

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة  
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير.  
قسم: المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة  
دراسة تطبيقية للوضع المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)  
OPGI

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذة  
أوكيل حميدة

إعداد الطالبتين:  
- العمري بشرى  
- ماني حنان

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ (ة)
رئيساً	جامعة البويرة	د. رشام كهينة
مناقشاً	جامعة البويرة	د. قاسمي آسيا
مشرفاً ومقرراً	جامعة البويرة	د. أوكيل حميدة

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

The image displays the Basmala in a highly stylized, bold black calligraphic font. The text is arranged in a roughly circular shape. Five long, vertical arrows point upwards from the top of the letters, indicating the direction of the pen strokes. Small numbers (1, 2, 3) are placed near the start of various strokes to denote the sequence of writing. The calligraphy is intricate, with thick, rounded lines and sharp points. The background is plain white.

# اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا  
أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

قرة عيني

إلى التي سهرت لتربيتي وتعليمي و تألمت لألامي إلى أجز ما لدي في هذا الكون

أمي العزيزة حفظها الله وأطال عمرها.

إلى الذي لم يدر جهدا لتربيتي والذي لو عبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له.

إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم.

أبي حفظه الله وأطال عمره

إلى الأعمدة التي أطل أرتكز عليها للصمود: إخوتي مراد عثمان عمر أيمن و أخواتي رتيبة

و رزيقة و الزهرة الفتية و المبتدعة: نهاد وفقها الله في الدراسة.

إلى اللواتي لم يحد قلبي فراقهن: أحلام بلونيس والكثيرة إيناس

و الصغيرتين إبتهاال و سندس و التي أتمنى لهن التوفيق في حياتهن المهنية و الشخصية.

إلى الذين كانوا لي مصابحا ينير سواد ليلي وشموعا توضح منعطفات سبيلي إلى أساتذتي

المحترمين خاتمة الأستاذة: أوكليل حميدة.

إلى "خطيبي" سمير

حقات

# أهداء

الحمد لله كثيرا الذي قدرنا على إتمام هذا العمل وأتمنى من الله عز وجل أن نكون وفقنا في ذلك.

إلى من حملتني وهما على وهن و أهدتني من روحها قبسا، إلى من ربنتني على مكارم الأخلاق " أمي الحنونة" أطال الله في عمرها.

إلى من أظفأ ظلمة جملتي و كان خير مرشد لي نحو العلم و المعرفة إلى من ضعى من أجل أن ينير دربي و طريقتي إلى معلمي الأول " أبي العزيز" أطال الله في عمره.

وإلى إخوتي ليلة سميرة أحلام حياة و الكتكوتة الصغيرة أمينة.

إلى من جمعني بهم القدر وكانوا خير رفقة لي: صارة حنان

إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في ضمكته إلى الوجه المفعم بالبراءة إلى بسملة الحياة زوجي " حمزة محمد" حفظه الله.

إلى كافة من ساعدني من قريب و بعيد في إنجاز هذا العمل فجزاهم الله عندي خير الجزاء.

ببشرى  
ببشرى

# شكر و تقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعا برفاق كانوا إلى جانبنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا إلى الأساتذة الكرام في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتورة " أوكيل حميدة" الذي تفضلت بإشراف على هذا البحث فجزاها الله عنا كل خير فلها منا كل التقدير والاحترام.

كما أخص بالشكر الجزيل كل عمال وعاملات ديوان الترقية و التسيير العقاري

وعلى رأسهم السيدة "أم النون"



# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
/	كلمة شكر
/	إهداء
II- I	فهرس المحتويات
V- IV	فهرس الجداول
VI	فهرس الأشكال
VII	الملاحق
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي
07	المطلب الثاني: مقومات و منهجية التحليل المالي.
08	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي
11	المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي
11	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
15	المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي
16	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي
22	المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي
22	المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
26	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
29	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
35	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي للمؤسسة</b>	
37	تمهيد
38	المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

38	المطلب الأول: ماهية الأداء وأنواعه
45	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي
47	المطلب الثالث: معايير الأداء المالي
49	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي أهدافه و خطواته و مقوماته.
49	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي
49	المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي
50	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي
52	المطلب الرابع: مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه
56	المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة
56	المطلب الأول: استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي
59	المطلب الثاني: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي
61	المطلب الثالث: تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء
64	خاتمة الفصل الثاني:
<b>الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوظيفة المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI</b>	
66	تمهيد
67	المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI ومهامه.
67	المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري
69	المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري "OPGI"
75	المطلب الثالث: أهداف و نشاطات ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI
76	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة
76	المطلب الاول : عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج
91	المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية
101	المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.
104	المطلب الرابع: تحليل جدول تدفقات الخزينة
108	خلاصة الفصل الثالث
110	الخاتمة
114	قائمة المراجع

قائمة الجداول

والأشكال والملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	الميزانية المختصرة	01
62	النسب المالية	02
76	الميزانية المالية -الأصول-	03
78	الميزانية المالية - الخصوم-	04
80	الميزانية المالية لسنة 2014	05
81	الميزانية المالية حسب التحليل المالي (2015-2016)	06
83	الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات (2014-2015-2016)	07
84	الميزانية المالية المختصرة للخصوم للسنوات الثلاثة	08
84	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (2014-2015-2016)	09
86	دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير	10
88	مفهوم الموارد و الإستخدامات	11
88	تغير رأس مال العامل	12
89	التغير في إحتياجات رأس المال العامل	13
89	التغير في الخزينة	14
89	التغير في رأس المال العامل	15
90	التغير في إحتياجات رأس المال العامل	16
90	التغير في الخزينة	17
91	حساب نسبة التمويل الدائم	18
92	حساب نسبة التمويل الذاتي	19
92	حساب نسبة الإستقلالية المالية	20
93	نسبة قابلية السداد	21
94	حساب نسبة السيولة العامة	22
94	حساب نسبة السيولة المختصرة	23

95	حساب السيولة الفورية	24
95	حساب نسبة المردودية المالية	25
96	حساب نسبة مردودية النشاط	26
96	حساب معدل دوران مجموع الاصول	27
97	معدل دوران الأصول الثابتة	28
98	معدل دوران الأصول المتداولة	29
98	نسبة هيكله الأصول الثابتة	30
99	حساب نسبة هيكله الأصول المتداولة	31
100	حساب نسبة هيكله الأموال الدائمة	32
100	حساب نسبة هيكله الديون طويلة الاجل	33
101	نسبة هيكله الديون قصيرة الاجل	34
101	حساب رأس المال العامل الدائم	35
102	حساب رأس المال العامل الخاص	36
102	رأس المال العامل الإجمالي	37
103	رأس المال العامل الأجنبي	38
103	حساب إحتياجات رأس المال العامل	39
104	حساب الخزينة	40
105	جدول تدفقات أموال الخزينو	41
106	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	42
107	حساب نسبة مؤشر النقدية التشغيلية	43
107	حساب التغطية النقدية	44

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
14	أنواع التحليل المالي	01
20	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	02
52	خطوات تقييم الأداء المالي	03
72	الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية	04
74	الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري	05

## قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
الميزانية المحاسبية (الأصول)	01
الميزانية المحاسبية (الخصوم)	02
جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	03
جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	04
جدول تدفقات الخزينة ( الطريقة المباشرة)	05
جدول تدفقات الخزينة ( الطريقة غ المباشرة)	06
ميزانية المالية الأصول 2016/2015/2014	07
ميزانية المالية الخصوم 2016/2015/2014	08
جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2016/2015/2014	09
جدول تدفقات الخزينة 2016/2015/2014	10

# المقدمة

### المقدمة:

أدت التطورات الاقتصادية إلى تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ولم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط مما إستوجب تعزيزها بأدوات أو أدوات من أجل وضع الخطط المستقبلية وتفادي للانحرافات حيث برز التحليل المالي كضرورة قصوى للنظرة الإستراتيجية للمؤسسة.

وفي ظل المنافسة لم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الربح فحسب بل الإستمرارية في السوق و لضمان ذلك يجب ان تكون نظرتها الإستراتيجية على كل المستويات مما يتطلب إعتمادها على تحليل ديناميكي شامل لقوائمها المالية من أجل معرفة نقاط القوة و الضعف و المعرفة الدقيقة لوضعيتها و إعطاء مصداقية و دقة لقوائمها المالية للإستفادة منها في إتخاذ القرارات وهو ما يجسده ويسعى إليه التحليل المالي من خلال قراءة و دراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها و إعطاء صورة تساعد على فهم الهيكله المالية و البيانات المتبعة و باعتبار التحليل المالي حجر الزاوية الذي يقيم الأداء المالي للمؤسسة.

وباعتبار أدوات التحليل المالي أدوات الكشف المبكر ( التنبؤ) بالفشل المالي أو الإنحراف لتحسين الوضع المستقبلي مما يتيح للإدارة إمكانية إتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

وباعتبار تقييم الأداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع (الأصول، المطلوبات، النشاط التشغيلي... إلخ) للوقوف على درجة التوافق بيه هذه العناصر و بالتالي تحدد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، و كون أهم الأساليب المستخدمة النسب المالية بمجموعاتها الأربعة ( السيولة، الربحية، السوق، المديونية .... إلخ و التي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر.

ومن أجل إبراز العلاقة بين أدوات التحليل المالي و تقييم الاداء في المؤسسات في هذه المذكرة من خلال الإجابة على الإشكالية البحث التالية:

### الإشكالية:

" ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟"

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:



- ماهي أهمية التحليل و ما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة ؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟
- ماهي أدوات التحليل المالي التي يستخدمها ديوان الترقية و التسيير العقاري من أجل تحسين أداءه المالي؟

### الفرضيات:

و للإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي إعتدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة و تطورها.
- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتحديد نقاط القوة و الضعف بالإعتماد على المعلومات الخاصة بالمؤسسة.
- تتمثل ادوات التحليل المالي التي يستخدمها ديوان الترقية و التسيير العقاري في القوائم المالية و النسب المالية و تحليل جدول تدفقات الخزينة.

### أسباب إختيار الموضوع:

لم يكن إختيارنا لهذا الموضوع بمفحص الصدفة، وإنما نتيجة عدة إعتبرات موضوعية وذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الإقتصادية و خاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية.
- محاولة إثراء المكتبة العربية بموضوع تطبيقي أكثر من نظري.

ب- الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بمالية المؤسسة.
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية و خاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسة.
- إهتمام الشخصي بالإطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.

### أهمية الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي و ذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.

- يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الإقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة و ضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها و تكون عون لها في ترشيد قراراتها.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية .
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة و الضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

**حدود الدراسة:**

**الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

**الحدود المكانية:** تم الإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين فترة (2014/2015/2016).

**الدراسات السابقة:**

1. أمال بالحمو 2013 تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة مذكرة، ماجستير، تمت الدراسة في مؤسسة الأجر تقرت ورقلة خلال الفترة الممتدة من 2010/2012 تمحورت الإشكالية في إلى أي مدى تساهم النسب التقليدية وجدول تدفقات الخزينة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الأجر، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية و محاولة تطبيق أهم المؤشرات و النسب المالية بناء على معطيات المؤسسة الإقتصادية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن جدول تدفقات الخزينة يعتبر أداة ضرورية توضح كيفية تشكيل الخزينة و ذلك بتصنيف نشاط المؤسسة إلى ثلاث أنواع من العمليات: عمليات التمويل، عمليات الإستثمار، عمليات الإستغلال، وهو ما يسمح بتقييم والحكم على وضعية الأداء المالي للمؤسسة وذلك من خلال التعرف على موانع القوة والضعف في تأدية هذه الوظائف والوقوف على حالات العجز والفائض على مستوى الخزينة،

من خلال هذه الدراسة إستنتجنا أن:

إختلاف الأداة المالية المستخدمة لتقييم الأداء فهذه الدراسة ركزت على جدول تدفقات الخزينة بشكل خاص، اما في دراستنا إعتدنا على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة باعتبارهم المرآة العاكسة للوضع المالي للمؤسسة.

2. دراسة صارة فدوري 2015 دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

مذكرة ماجستير، تمت دراسة حالة في مؤسسة التسوية و أشغال الطرق بورقلة خلال الفترة 2014/2012 و تمحورت الإشكالية في ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟ تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من أهم ماتوصلت الدراسة أن إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح لنا نقاط القوة و نقاط الضعف و من خلاله يستطيع متخذ القرار إتخاذ قراراته باعتماده على هذا التحليل.

من خلال هذه الدراسة إستنتجنا أن:

من بين أدوات التحليل المالي المعتمدة في هذه الدراسة نسب النمو النسب المالية المردودية و جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير أما في دراستنا إعتدنا في تقييمنا للأداء المالي على النسب المالية و نسب التوازن المالي و تحليل جدول تدفقات الخزينة.

**منهجية و تقسيمات البحث:**

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و للإجابة عن الإشكالية المطروحة إعتدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، إضافة إلى ذلك إعتدنا على منهج تحليلي دراسة حالة فيما يخص الجانب التطبيقي حيث تم إسقاط الدراسة على مؤسسة إقتصادية جزائرية تمثلت في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة، و قمنا بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة و المتمثلة في الميزانيات جدول حسابات النتائج جدول تدفقات الخزينة للفترة الممتدة ما بين ( 2014-2015-2016) باستخدام أدوات التحليل المالي.

للإجابة على الإشكالية التي إرحناها سابقا و للتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

فصلين نظري وآخر تطبيقي، فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الإلمام المفاهيمي للتحليل المالي الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول: ماهية التحليل المالي أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أنواع ومراحل التحليل المالي والثالث يتضمن أدوات التحليل المالي.

قسم الفصل الثاني الذي يتضمن علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي للمؤسسة و الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: الأول يتضمن عموميات حول الأداء المالي والثاني يتضمن تقييم الأداء المالي أهدافه وخطواته ومقوماته والثالث يتضمن أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد الذي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، وتم تقسيمه إلى مبحثين: الأول يتضمن البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري والثاني تطرقنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

لتختم المذكرة بخاتمة تحتوي على نتائج و توصيات بالإضافة إلى آفاق بحث لمنطلق الدراسات الأخرى.



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

للتحليل المالي

تمهيد :

تعتمد المؤسسة على التحليل المالي من أجل الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، لما يكتسي المزيد من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

ونظرا لما عرفه التحليل المالي من تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي .

المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

## المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية (التسيير المالي ) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين ، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة و إتجاهات تطوره مستقبلا .

## المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وأسباب نشأته، ومجموعة من التعاريف المتعلقة بتعريف التحليل المالي.

## أولا : نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا الى كشفها المحاسبية اضافة الى ذلك فإن الازمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها معتبر في تطوير تقنيات تسيير والتحليل المالي ، ففي سنة 1933 اسست في الولايات المتحدة الامريكية لجنة للأمن و الصرف ، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا ، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم في تحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة ، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة غلى مساهمة الادخار العمومي.

كم أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتهم ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن ( فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي

في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها و تحقيقها إلى فقرات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية،<sup>1</sup> كما ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات و التحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت في زيادة أهمية التحليل المالي في المؤسسات المعاصرة يمكن إبرازها فيما يلي<sup>2</sup>:

- تطور الاسواق المالي وتقنيات البورصة .
- تطور المعلومات المالية.
- الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسة ( تنازل ، الإدماج).
- تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- إنتشار مفاهيم ومبادئ حكومة الشركات.
- تبني المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المحاسبية من طرف العديد من دول العالم.

#### ثانيا: أسباب نشأته:

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>3</sup>:

✓ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و فرات الإنتاج الكبير ،وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع و لقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي ، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر ، ص 13-14.

<sup>2</sup> عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة ، دار الباروزي العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008، ص 17.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء و تنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، 2004، ص 22-23.

وبالتالي ظهرت الحاجة الى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها .

✓ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :** لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال اصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي ، لكي تضمن حماية المستثمرين ، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان اعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ، مما يساعد ذلك الى تحليل تلك القوائم المالية .

✓ **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة و لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون الى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية ، ولإرضاء هؤلاء المستثمرون ، نجد أن الأسواق المالية فقد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق .

✓ **الائتمان :** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصاريف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات لهذا النوع من الائتمان ، ولذلك قد اظهرت الحاجة الى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة او ترفض منحها لنوع من المؤسسات ، ولهذا فقد انشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها اجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف .

**ثالثا: مفهوم التحليل المالي:** لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي :

**التعريف الأول :** يعرف بأنه مجموع الاساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنضقات في الماضي و الحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي ،الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004، ص21.

**التعريف الثاني:** هو عملية منتظمة لتفسير سلوك وتصرفات المؤسسة من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بها والعمل على تصحيحها ، وعملية التحليل المالي باعتبارها عملية منتظمة تستهدف القوائم المالية يجب أن تتضمن الآتي <sup>1</sup>:

- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.
- تقييم الاتجاهات المركز المالي للشركة عبر الزمن.
- يساعد تحقيق ما تقدم إدارة المؤسسة أن تحدد أوجه القصور في المؤسسة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة .

**التعريف الثالث:** أنه عملية منتظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة، بهدف بلورتها وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية<sup>2</sup>.

**التعريف الرابع:** يعرف بأنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف و البحث عن أسبابها ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها تدعيمها مستقبلا<sup>3</sup>.

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير وأسس يهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة و إجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة و إيجاد الربط و العلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها وذلك لإكتشاف نقاط الضعف و القوة في الخطط و البيانات المالية.

من خلال هذه التعاريف نستخلص خصائص التحليل المالي التي تتمثل في:

<sup>1</sup> عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2007، ص05

<sup>2</sup> لطيف زيود، ماهر الأمين ، تقويم أداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي ، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سوريا، المجلد 27، العدد 4، ص162.

<sup>3</sup> زغيب مليكة ، بوشنغير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص 16 .

- يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي من ناحية و يساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الإنحرافات.
- هو أداة للتخطيط السليم.
- يساعد على كشف نقاط القوة و إستغلالها و نقاط الضعف و تجنبها.
- هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم و إستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية و النسب و المعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء و الربحية و القدرة على الإستمرار في المستقبل.

### المطلب الثاني: مقومات و منهجية و خطوات التحليل المالي.

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق اهدافها أو أغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المقومات و منهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها و تتمثل في:

**أولاً: مقومات التحليل المالي:** يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات و المبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق اهدافه و لعل أبرز هذه المقومات هي :<sup>1</sup>

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي .
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكاملة بالبيئة الداخلية الخارجية المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية و العملية.

**ثانياً: منهجية التحليل المالي:** على المحلل المالي إتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 09.

<sup>2</sup> مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص15.

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
- تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل إلى الوصول إلى غايته.
- إختيار أسلوب و أداء التحليل الأنسب و الذي له قدرة التعامل مع المشكلة.
- إستعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لإتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.
- إختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، حيث يستدعي الأمر من إستعمال أكثر من معيار.
- تحديد الإنحرافات عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية بالأرقام المطلقة و النسبية.
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ثالثا: خطوات التحليل المالي : تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية:<sup>1</sup>

- ✓ مرحلة التصنيف: و ذلك عن طريق إبراز مزايا و حدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازها.
- ✓ مرحلة المقارنة: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويل أفضل.
- ✓ مرحلة الإستنتاج: بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن أسباب و الحكم على المركز المالي للشركة و تقديم الإقتراحات.

### المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد زادت بشكل كبير في الإقتصاد المعاصر لذا رأينا في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل المالي من حيث أهميته، أذافه.

أولا: أهمية التحليل المالي: تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة و المتمثلة في:<sup>2</sup>

- تحديد مدى كفاءة المؤسسة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية، المؤسسة وقدرتها على النمو.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.

<sup>2</sup> محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 264.

- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح او فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانيا : أهداف التحليل المالي: تمس أهداف التحليل مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة: <sup>1</sup>

- التحليل المالي للسيولة : يمكن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة سيولة الأصول في مواجهة استحقاقات الديون.
- التحليل المالي و التوازن المالي: يمكن التحليل المالي الحكم على فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الموارد الدائمة (المظهر الساكن) وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية (المظهر الحركي).
- التحليل المالي الإجمالي: يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال استعمال وسائل التحليل المالي (النسب المالية مثلا).
- التحليل المالي و الاستراتيجية : يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة باعتبارها نظاما متكاملًا، إنجاز تشخيصا كاملا ومفصلا للمؤسسة ومن ثم تقييم إمكانياتها المستقبلية من خلال الاعتماد على الدراسات المختلفة.

يشكل التحليل المالي و الاستراتيجي طريقة ترجمة مختلف العناصر الكمية و الكيفية من أجل إصدار حكما على النتائج الحالية و الآفاق المستقبلية للمؤسسة.

من وجهة نظر الفحص و الاستكشاف يقيم المحلل المالي أثر نمو النشاط من خلال قياس الاحتياج المالي الجيد المتولد عن انتهاج استراتيجية توسعية .

ويهدف التحليل المالي بصفة عامة الى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة من نشاطاتها، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها ومحاوله تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف

<sup>1</sup> خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص47.

و القوة في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، ومن ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت هذه الأخيرة جيدة فتقترح إجراءات تسمح باستمرارها والتحسين أكثر إذا أمكن.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

## المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي و إستعمالاته

لقد عرف التحليل المالي مراحل في تطوره و برزت أهميته في إبراز مدلولية القوائم المالية و تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و نظرا لما يكتسبه أهمية التحليل المالي فلقد تم تقسيمه إلى عدة أنواع و ذلك حسب عدة معايير أو أبعاد نتطرق فيها في المطالب التالية.

### المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس إلى:

**أولا: حسب البعد الزمني للتحليل:** إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يتمثل الماضي و الحاضر ،وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي :

✓ **التحليل الرأسي:** بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين ارقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية ،كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة ،او أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها<sup>1</sup>.

✓ **التحليل الأفقي:** يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية و تلاحظ فيه ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية ،و هذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة و مقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية<sup>2</sup>.

✓ **التحليل بالنسب المالية:** إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا ، وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم

<sup>1</sup> محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، دار وائل ، عمان، الطبعة الثانية 2006، ص 25.

<sup>2</sup> عبد الستار صباح و سعود جايد مشكور العامري ، الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية ، دار وائل ، البصرة، الطبعة الثانية، 2007، ص 53.

المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية و هناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن هذه النسب نذكر<sup>1</sup>:

نسب السيولة، نسب الربحية ، نسب الكفاءة ( تحليل الربحية) ن نسب الرافعة المالية ( تحليل الهيكل التمويلي).

ثانيا: حسب الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى<sup>2</sup> :

✓ **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه و على بيانات المؤسسة و لغاية معينة تطالبها المؤسسة، و غالبا ما يهدف هذا التحليل على إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

✓ **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالتزاماته، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية..... إلخ

ثالثا: حسب الفترة التي يغطيها التحليل : يمكن تبويب التحليل استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى يلي<sup>3</sup> :

✓ **التحليل المالي قصيرة الأجل:** قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، و يستفاد منه في قياس قدرات و إنجاز المؤسسة في الأجل القصيرة ، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية ، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

<sup>1</sup> أوراغ وناسة ن اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة 2015-2016 ص 22.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

<sup>3</sup> أوراغ وناسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

✓ **التحليل المالي طويل الأجل :** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية إلتزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند إستحقاقها ، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ، وحجم هذه التوزيعات ، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية .

ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل و مجالات إستخدامها.

**رابعاً: حسب الهدف من التحليل:** يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها<sup>1</sup>:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.

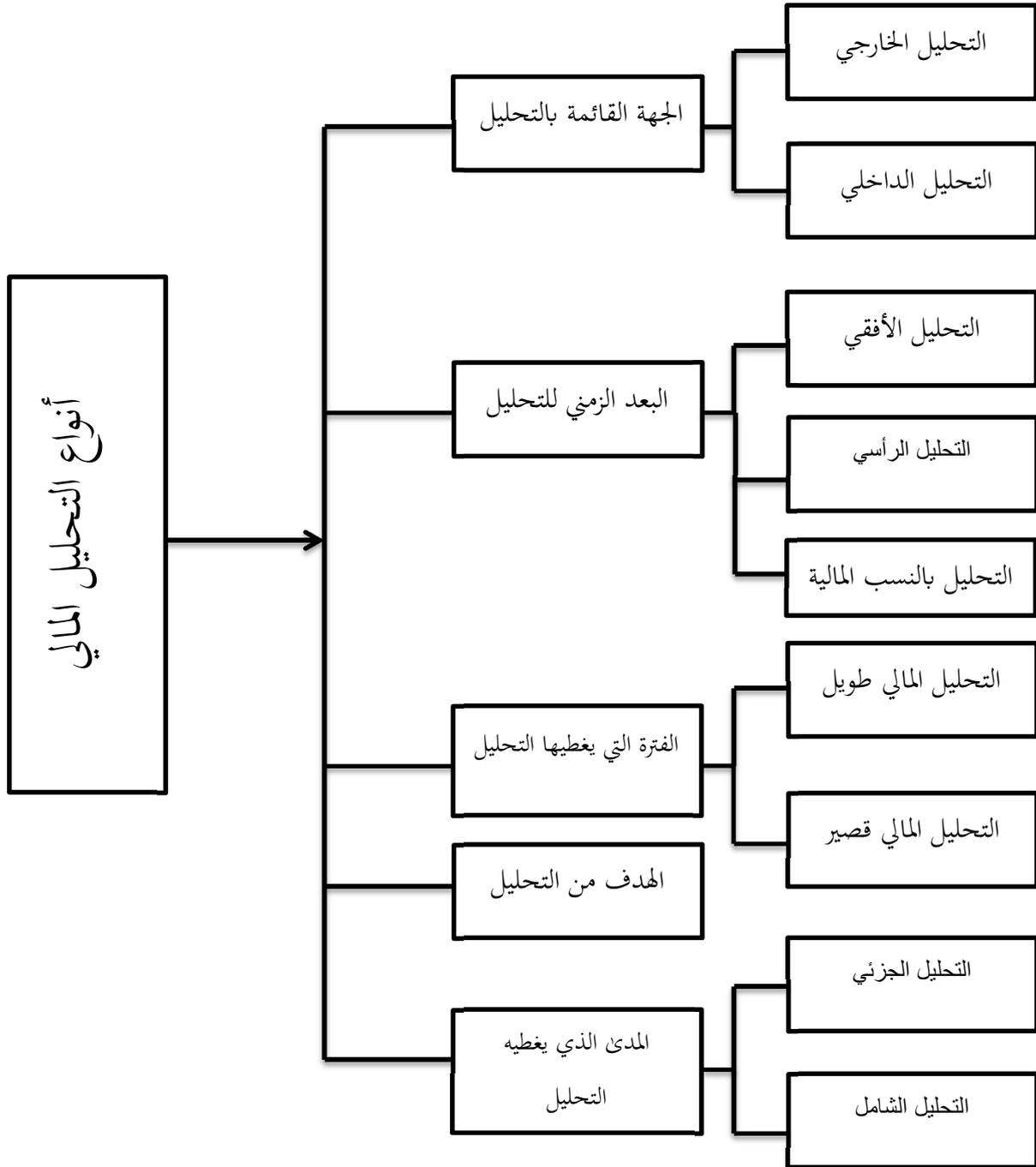
**خامساً: المدى الذي يغطيه التحليل:** يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:<sup>2</sup>

✓ **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

✓ **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر. وفيما يلي شكل توضيحي لمختلف أنواع التحليل المالي:

<sup>1</sup> علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص58.  
<sup>2</sup> أوراغ وناسة، مرجع سبق ذكره، ص25.

الشكل -01- أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الاكاديمية

العربية المفتوحة في الدانمارك ، 2007 ، ص 31 .

## المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:<sup>1</sup>

- ✓ **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
- ✓ **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
- ✓ **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.
- ✓ **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق التحليل المالي.
- ✓ **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام ب الموضوعية بأكبر قدر ممكن.
- ✓ **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

<sup>1</sup> احمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص25.

### المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها و دائنيها و موظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليه للحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و أدائها، من أجل سلامة أوضاعها المالية.

**أولاً: مجالات التحليل المالي:** يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة، أهمها:<sup>1</sup>

**لتحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين) وبالتالي: الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

✓ **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من افراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم و كفاية عوائدها.

وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلن بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

✓ **تحليل الاندماج و الشراء:** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين او أكثر معا، وزوال الشخصية لكل منهما أو لأحدهما، و يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شرائها كما يعدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

✓ **تحليل تقييم الأداء:** هذا من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

<sup>1</sup> أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007، ص127.

✓ **التخطيط:** تعتبر هذه العملية أمراً ضرورياً للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات .

وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما، الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع.

### ثانياً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تعددت الأطراف المهتمة بالتحليل المالي نظراً لما يقدمه هذا الأخير من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الإختلاف من طرف إلى آخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل.

تنقسم هذه الأطراف إلى قسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها:<sup>1</sup>

- **الأطراف الداخلية:** يقصد بهم المستويات المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن إهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إلى آخر نظراً لإختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها<sup>2</sup>، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:
- **إدارة المؤسسة:** حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة بهدف قياس كفاءتها و التعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتستعمل التحليل المالي بشكل رئيس في عملية الرقابة وتقييم الأداء و التخطيط المالي وغيرها من الوظائف الإدارية.<sup>3</sup>
- **المساهمون:** نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينص على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي والربحية و العائد على الأموال المستثمرة و كذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> منير شاكر محمد والأخرون، التحليل المالي، مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص65.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص26.

<sup>3</sup> محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، 2007، ص04.

<sup>4</sup> لزرع محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص78.

- **العمال:** تهم هذه الفئة بالتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، إذ أن النتائج الجيدة تعزز الإستقرار الوظيفي و ترفع من شعور الإنتماء وأن هذه النتائج تعد وسيلة مناسبة لتحقيق المطالب الجيدة للعمال وفق مؤشرات منطقية.<sup>1</sup>
- **الأطراف الخارجية:** وهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها و بالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بها، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي:
- **سماسرة الأوراق المالية:** يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:<sup>2</sup>
  - التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الإقتصادية العامة، الأمر الذي يساعد على إتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم. أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص إستثمار جيدة يمكن إستغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.
- **المستثمرون الحاليون أو المتوقعون:** يهتم المستمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله و الحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، إذ تتركز إهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، و لكي يرضى المستثمر على أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة.<sup>3</sup>
- **العملاء:** يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق إستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، و معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الإئتمان لما تمنح لغيره، و تطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه ، و تتم هذه المقارنة بإستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الإئتمان.<sup>4</sup>
- **الموردون :** يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه و إستقرار الأوضاع المالية ويعني هذا دراسة و تحليل مديونية العميل في دفاتر المورد و بناء على هذا يقرر ما إذا كان سيستمر في التعامل معه او يخفض هذا التعامل و بذلك يستفيد المورد في البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> منير شاكر محمد و الآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص65.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص236.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد و الآخرون، التحليل المالي، مدخل لصناعة القرارات، مرجع سبق ذكره، ص65.

<sup>4</sup> صابغي فريال ، طيب لويزة ، فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر 2 في المحاسبة و التدقيق، 2014 ، 2015 ، ص 15.

<sup>5</sup> حنفي علي ، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة ، التحليل المالي و إقتصاديات الاستثمار و التمويل ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2008 ، ص 75.

- **الدائنون :** وهم فئة المقرضين إلى المشروع سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل او قصيرة الاجل، فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الإستحقاق ، فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعاً لنوع الدين <sup>1</sup>.
- **الغرف التجارية :** تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب للحصول على البيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات و الصناعات تتعلق بأوضاعها المالية و معدلات آدائها و ربحيتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد منها النسب الوسطية و مؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات و التحليل، وغالباً ما تقوم بنشر هذه الدراسات <sup>2</sup>.
- **المصالح الحكومية :** تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورها تعكس مدى الإلتزام بالتعليمات المالية و القوانين الخاصة بالأسعار و الضرائب ، كما يمكن إستخدامها لأغراض البحث و الإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي و الترتيب الإئتماني للمشاريع و كذلك لخدمة أهداف المستثمرين في السوق المالي <sup>3</sup>.
- **بيوت الخبرة المالية :** تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها ، و تقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها، و تركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتريه بتلك الخدمات <sup>4</sup>.

فيما يلي مخطط توضيحي للأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

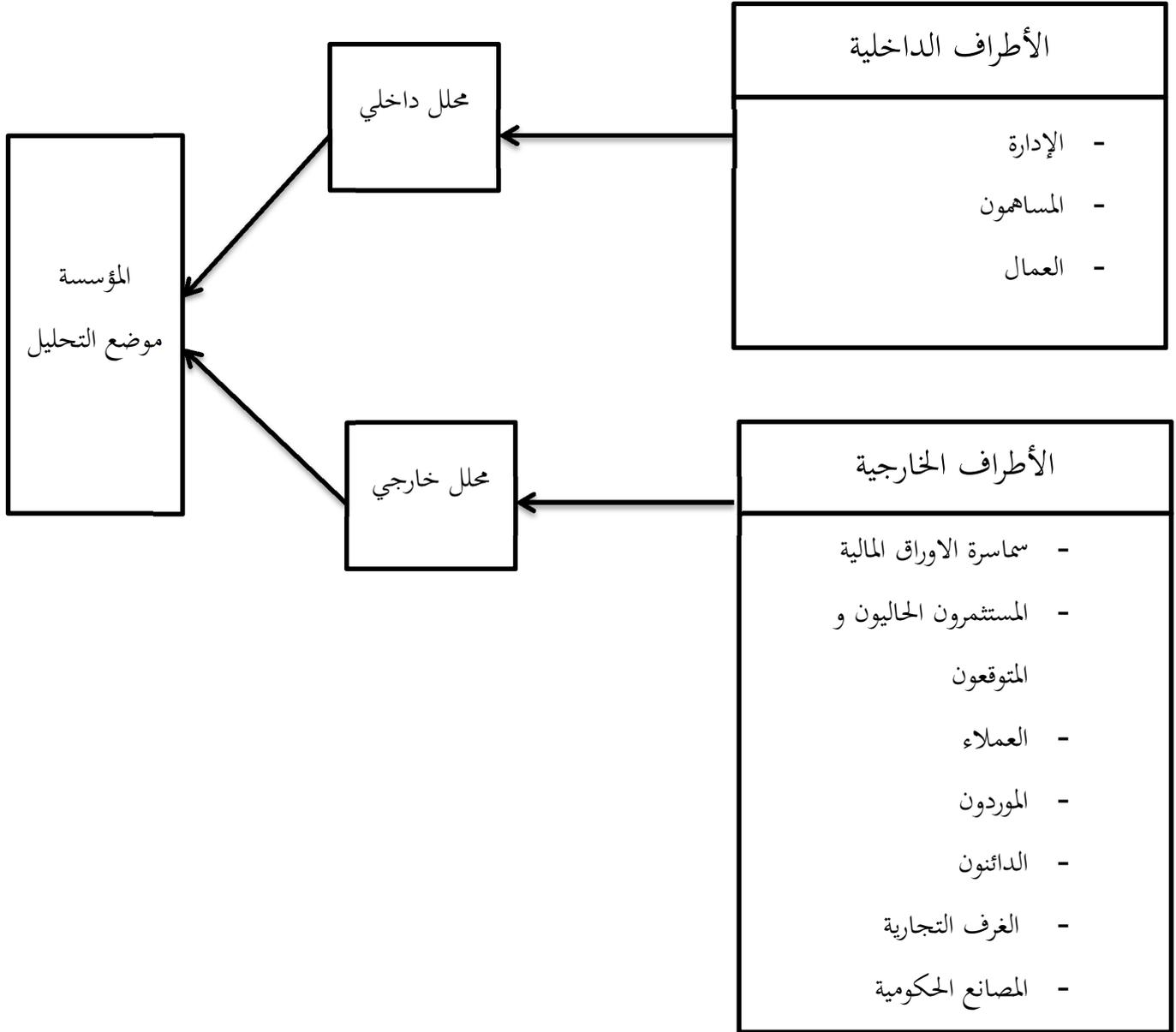
<sup>1</sup> منير شاكر محمد و الآخرون ، التحليل المالي ، مدخل لصناعة القرارات ، مرجع سبق ذكره ، ص19.

<sup>2</sup> محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص 33.

<sup>3</sup> منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

<sup>4</sup> لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

الشكل رقم ( 02 ) الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر : علي عباس ، الإدارة المالية ، إثراء للنشر و التوزيع ن ط 1 ، عمان الاردن ، 2008 ، ص100.

### ثالثا: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة وهي كالتالي:<sup>1</sup>

#### • نتائج التحليل الخارجي: باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون أحد أو

كل العناصر التالية:<sup>2</sup>

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
- تقييم الوضعية المالية و مدى إستطاعة المؤسسة لتحميل نتائج القروض.
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض على البنك خاصة.
- إقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الإستغلالية للمؤسسة.
- التحقق من المراكز العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و إظهار أحسنها أو أضعفها.
- نتائج التحليل الداخلي: ويمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى نتائج التالية حسب الهدف من تحليله:<sup>3</sup>

- إعطاء حكم على التسيير المالي لفترات تحت التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية للفترة تحت التحليل.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلا بواسطة المديونية.
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المدروية فيها.
- إتخاذ قرارات حول الإستثمار أو التمويل أو التوزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها للإستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص231.

<sup>3</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص116.

### المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

يدرس هذا المبحث التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، و الذي يمكن إعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي يسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة إستقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الإقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

#### المطلب الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

من أحد المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد و عرض القوائم وفقا لمعايير محاسبية دولية، وتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

#### أولا: الميزانية المحاسبية وعناصرها:

1) **تعريف الميزانية المحاسبية:** تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها و مدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالبها وإلتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس جميع ثروة المؤسسة و الإقصاد عنها في وقت معين عادة ما يمثل السنة (12 شهر).<sup>1</sup>

2) **عناصر الميزانية المحاسبية:** تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم وتبز في صورة منفصلة على الأقل الفصول التالية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

1-2 **الأصول:** التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن و المدنين الآخرين، و الأصول الأخرى المماثلة، كذلك خزينة الأموال الإيجابية و معدلات الخزينة الإيجابية، و شكلها كما هو موضح في الملحق رقم (01).<sup>2</sup>

2-2 **الخصوم:** تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر و الإحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى،

<sup>1</sup> سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المدية 2008/2009، دراسة حالة مذكورة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص فحص محاسبي، ص 61.  
<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم 01.

الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبية، المدفوعات للأعباء و الخصوم المماثلة، و في الأخير خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية<sup>1</sup> ، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (02).<sup>2</sup>

ثانيا: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

(1) الميزانية المالية المختصرة: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، إستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:<sup>3</sup>

**1-1:عناصر الأصول:** تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة و ختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

**1-2:عناصر الخصوم:** تصنف تبعاً لدرجة إستحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الإستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

جدول رقم ( 01 ) : الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة:	الاموال الدائمة:
- الإستثمارات المعنوية و المادية و المالية.	- الأموال الخاصة
- عناصر الاصول الثابتة لأكثر من سنة.	- الديون المتوسطة و طويلة الأجل
	- الإستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة:	القروض قصيرة الأجل:
- المخزونات	حسابات المورد وملحقاته
- حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء).	الإتمادات البنكية الجارية.
- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة).	

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، مرجع سبق ذكره ص 86.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009، العدد 19، ص 23.

<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم 02.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ثالثا: جدول حسابات النتائج و أنواعه:

(1) تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل و تاريخ السحب و يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.<sup>1</sup>

(2) أنواعه:

1-2 جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الإهلاك، مشتريات البضائع....)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال<sup>2</sup>، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (03)<sup>3</sup>.

2-2 جدول حسابات حسب الوظيفة: ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية<sup>4</sup>، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (04)<sup>5</sup>.

رابعا: جدول تدفقات الخزينة و مكوناته وأهم مؤشراتته:

(1) تعريف جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة و الخارجة من و إلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الإستغلال الجدول وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدد معين من السنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل بين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (06/05)<sup>6</sup>.

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير من معرفة:

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص24.

<sup>2</sup> Yves-Alain Ach Catherine, Finance D'entreprise Du Diagnostic A La Création De Valeur, Hachette Livre, Paris, France, 2004 , P 34.

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 03.

<sup>4</sup> شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو الجزائر، الجزء الأول، 2008، ص17.

<sup>5</sup> أنظر الملحق رقم 04.

<sup>6</sup> أنظر الملحق رقم 06/05.

- تحليل جيد لسيولة المؤسسة و بالتالي قدرة المؤسسة الإئتمانية.
  - الفهم الجيد بالمعلومات الخاصة بالمقبوضات و المدفوعات.
  - تسهيل عملية التخطيط المالي و إعداد جدول التمويل و ذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات.
  - تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف المعرف الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة ( الإستثمار )<sup>1</sup>.
- (2) **مكونات جدول تدفقات الخزينة:** يقدم جدول تدفقات الخزينة إيرادات و مصارف المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

- تدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الانشطة المرتبطة بالإستثمار و التمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستثمار أو التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل إقتناء إستثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن اصل طويل الأجل)<sup>2</sup>.
- تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)<sup>3</sup>.

### (3) أهم المؤشرات المشتقة تدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة:

- **مؤشر النقدية التشغيلية:** تبين هذه النسب مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، و تختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الإعتبار عند إشتقاقها العوائد و الضرائب. و تحسب وفق العلاقة التالية:

● مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

### (4) نسب السيولة المشتقة من جدول تدفقات الخزينة:

- 1-4 نسب تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالإلتزامات الإستثمارية و الشمولية و تحسب وفق العلاقة :

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف القريشي، مرجع سبق ذكره، ص215.  
<sup>2</sup> عبد القادر دماش، قراءة مالية لمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS07) بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقى العلمي الدولي حول الإصاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ص273.  
<sup>3</sup> الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، تسيير موارد المؤسسة، 2007/2006، ص02-03، تاريخ التصفح

- نسب التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية

2-4 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل و تحسب وفق العلاقة:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الإحتياجات النقدية الأساسية

### المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، الإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

#### أولاً: رأس المال العامل: FR

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة و إيجاد اليسر المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به وهذا ناتج عن دوران قيم الإستغلال.

(1) تعريف رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وحو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير،<sup>1</sup> ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:  
من أعلى الميزانية:

- رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

<sup>1</sup> Pierre Canson , La Gestion Financière De L'entreprise 5<sup>ème</sup> edition donoud , Paris 1979 , P180.

من أسفل الميزانية:

• رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

ورأس المال العامل أصناف:

• رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة و يحسب بالعلاقة التالية:

• رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

• رأس المال العامل الإجمالي: و يضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة، و تتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة وحدة أو أقل من سنة و تحسب بالعلاقة التالية:

• رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

• رأس المال العامل الأجنبي: و هو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية:

• رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

• قاعدة التوازن المالي:

من منظور أعلى الميزانية:

$FR > 0$ : موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة إستطاعت المؤسسة تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة و حققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

$FR < 0$ : سالبة أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

$FR = 0$ : معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة و هي حالة نادرة الحدوث و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

• من منظور أسفل الميزانية:

$FR > 0$ : موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

$FR < 0$ : سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

$FR = 0$ : معدومة أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل و هي حالة نادرة الحدوث.

## 2) إحتياجات رأس المال العامل الدائم $BFR$ :

**1-2 تعريفه :** إحتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة و الموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونها و مديونها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كانت هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و تتغير إحتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة.<sup>1</sup>

إحتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

## 2-2 حالات إحتياجات رأس المال العامل:

- $BFR > 0$ : موجب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات الفقيرة المدى بالإعتماد على موارد مالية مكتملة قصيرة المدى.
- $BFR < 0$ : سالب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن لخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة.
- $BFR = 0$ : معدوم، أي إستخدامات دورة الإستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها إحتياجات الإستغلال للتمويل لأن لخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

<sup>1</sup> زغيب مليكة، بوشنقىر الميلود، مرجع سبق ذكره، ص35.

### 3) الخزينة الصافية TN :

1-3: تعريفها: الخزينة الصافية هي مجموع الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة،<sup>1</sup> وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

$$\checkmark \text{ TN} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو عن طريق الفرق بين FR و BFR

$$\checkmark \text{ BFR} - \text{FR} = \text{TN}$$

- $\text{TN} > 0$  موجبة هذا يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة و هناك فائض يذهب إلى الخزينة.
- $\text{TN} < 0$  سالبة هذا يدل على أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الإستغلالية.
- $\text{TN} = 0$  معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

### المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

#### تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها:<sup>2</sup>

- علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة.
- و تكون عماية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:
- لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه.
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود إنحرافات كبيرة في القيمة النموجية لها.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

<sup>2</sup> طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم، البطل الإدارة المالية و الإستثمار، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 57.

- يمكن حساب عدد كبير جدا من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعا ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

### أنواع النسب المالية:

(1) **نسب السيولة:** تشير السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية و تستخدم هذه الأخيرة في سداد إلتزاماتها.

نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

(2) **نسبة السيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على إستبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة و سرعة إلى التحول إلى نقدية، و تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)}}{\text{د.ق.أ.}}$$

(3) **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، لوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتنا أو تحصيل مدينتها و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

(4) **نسب النشاط:** تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها و إدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:<sup>2</sup>

$$\checkmark \text{ معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\checkmark \text{ معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

<sup>1</sup> عاطف وليد اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>2</sup> طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 509.

✓ معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

✓ متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة

✓ متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

(5) نسب التمويل: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب مايلي:<sup>1</sup>

5-1: نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال و هي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

5-2: نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة و بالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان و تحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

5-3: نسبة الإستقلالية المالية: تعبر من مدى إستقلالية المؤسسة ماليا و مدى إعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

5-4: نسبة قابية السداد: تقييم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، و تحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

(6) نسب المردودية: تعرف على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

<sup>1</sup> عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 27.  
<sup>2</sup> إسماعيل عرباجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1996، ص 275.

6-1: **المردودية المالية RCP**: تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كهففة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.<sup>1</sup>  
و يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

✓ **المردودية المالية RCP**: نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

6-2: **المردودية الإقتصادية RE**: و التالي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو إهلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة.<sup>2</sup>

6-3: **نسبة المردودية الإقتصادية RE**: نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول.

**الرافعة المالية**: يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الإشكالية على مردودية الأموال الخاصة، منه يمكن أن تكون الإستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.<sup>3</sup>

وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ **نسبة الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية**

نسب مردودية النشاط: تمثل العائد الناتج عن عملية الإستغلال، فالعبارة ليست بضخامة رقم الأعمال من نتيجة و تحسب و فق مايلي:<sup>4</sup>

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفه مبيعاتها عالية.

<sup>1</sup> طير لويزة، سايجي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص50.

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص-281-282.

<sup>3</sup> مرجع سابق، ص 209.

<sup>4</sup> طير لويزة، سايجي باهية فريال، مرجع سبق ذكره، ص 51.

النسب الهيكلية: و هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، و تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة و تشمل على مايلي:<sup>1</sup>

نسب هيكلية الأصول الأصول:

نسبة هيكلية الأصول الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

نسب هيكلية الخصوم:

نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

نقاط الضعف في النسب المالية:

- النسب المالية تعبر عن العلاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يقوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنتين.
- بعض النسب تعالج في شكل إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة، لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ إستحقاقها، كنسبة التداول مثلا: فالبسط والمقام إجماليات للأصول المتداولة و الخصوم المتداولة.
- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من البنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولا، يعتبر البعض الآخر أصلا شبه ثابت، و بالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة.
- المعالجة المحاسبية لأي بند يؤثر على الأرباح و الخسائر، من الممكن أن تغير النتائج كما يحدث في تغيير معدلات الإهلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح.

<sup>1</sup> براج سليمان ودودي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم التجارية جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، 2015/2014، ص 55.

- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية، حيث تساعد هذه الأخيرة في تقييم مركز الشركة.
- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، لكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الإقتصادي الرشيد.
- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود و التحليل على أساس هذا الفرض مضللا، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.
- يتم إعداد الميزانية في وقت تكون فيه أعمال الشركة عن أقل مستوى لها و بذلك يبدو رصيد النقدية أكبر نسبيا من أرصدة باقي الأصول المتداولة، مما يظهر الشركة في حالة سيولة أكبر منها في الأحوال العادية من خلال العام، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك إتفاق مع أحد البنوك بالسماح بالسحب و على المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، و يعني ان هذا السحب يضاف إلى الرصيد النقدي الحالي ومن الصعب الحصول على مثل هذا البيان من الميزانية المنشورة وبالتالي يجب إستبعاد مثل هذه الإضافات قبل التحليل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استطعنا معرفة طبيعة التحليل المالي و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ثم ذكر مختلف الأطراف المهتمة و مختلف مراحلها التي لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة منه دون القيام بها، وكل متناولنا مكننا من إستنتاج التحليل المالي هو أحد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث إتضح بأنه عبارة أداة مميزة في إتخاذ القرارات ، حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية و ذلك باستخدام مختلف الأساليب و الأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم آدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، و كذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل إستثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي.

ومنه يمكن إستخلاص النقاط التالية:

- التحليل المالي أصبح ضروري للإدارة المالية ومهم جدا للمؤسسات و خاصة في وقتنا الحاضر لأنه اصبح وسيلة حديثة ومن الصعب الإستغناء عنه.
- التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساليب لإتخاذ القرارات من أجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل: معالجة النقص المتوقع في السيولة.
- التحليل المالي يعتمد على النسب و المؤشرات المالية من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والمعلومات التي يبني عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي.

# الفصل الثاني

علاقة أدوات التحليل

المالي بالأداء المالي

للمؤسسة

## تمهيد:

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة ومصدر للثروة وحجم ذلك مرتبط بأدائها وعقلانية قيادتها ووعيها بما يجري في محيطها.

فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي أحد المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، حيث أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى إذ تسعى دوماً لأن تكون الاستمرارية وتحسن أدائها وحتى تتمكن من ذلك أبحاث تهتم بتحسين أدائها بالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبقى عليها المؤسسة.

ومن أجل ذلك، تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأداء.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي أهدافه وخطواته ومقوماته.

المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة.

## المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء من أبرز المفاهيم التي تحظى بالإهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء و الإستمرارية كما يشمل هذا المفهوم بالإدارة و بالموارد البشرية. وعليه فسنستطرق في هذا المبحث أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث النشأة و التعريف و المجالات و الأنواع. وستتطرق أيضا إلى مفهوم الأداء المالي و أهميته و أهم معايير.

## المطلب الأول: ماهية الأداء وأنواعه

## أولا: نبذة تاريخية حول الأداء

إنّ الاهتمام بالأداء وتطور مؤشرات قياسه قديمة قدم الحضارة الإنسانية، إذ تشير الشواهد إلى البابليون والفرعنة وقدامى الصينيون كانوا يهتمون بتقدير غلة المحاصيل الزراعية، إنطلقوا من حسابات بسيطة بالمعايير الحالية لكنها مفيدة في تقدير الأشياء ومتابعة الإنجاز وتحقيق الأهداف، وبالتالي فقد تطورت فكرة الأداء مع التغيرات التي حصلت على الصعيد العالمي، والملاحظة أن هذا التطور إنصب في المجال التطبيقي على المؤشرات المالية أولا، وفق اعتبارات تأثرها بالاشتراطات والظروف الاجتماعية والإنسانية وبالتالي حاولت الإدارة أن تثبت الإجراءات والآليات المؤدية إلى تكوين الموازنات من خلال ممارسات محاسبية يغلب عليها طابع ربط الأنشطة بتكاليف تلك الأنشطة، وظهر الفكر الإستراتيجي في الإدارة والإتجاه المتزايد لتطبيق الإستراتيجيات المختلفة في التسيير، وتوالت بعد ذلك المحاولات وتراكمت المعارف في هذا المجال توطؤها فكرة تطوير أداء العمل، وبذلك فإن كل هذه المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير وكذا على شروط النجاح في السوق مع ذلك التطور الحاصل في هذا الجانب جاء بشكل تراكمي عبر فترات زمنية طويلة، ساهمت فيها مختلف قطاعات الأعمال وبالتالي فإن الحديث اليوم يدور حول إدارة الأداء، وليس فقط تطوير مؤشرات لقياسه وهكذا فإن أبعاده أصبحت كثيرة ومتعددة الميادين يقع ضمنها بعدي الفعالية والكفاءة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> وائل محمد [بحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 50.

ثانيا: مفهوم الأداء

يمكن تعريف الأداء حسب المنظمة العربية للتنمية الإدارية الأداء المؤسسي بأنه: " المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"<sup>1</sup>، كما عرف على أنه " النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها"<sup>2</sup>.

كذلك الأداء هو " ذلك النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وانكماشها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد"<sup>3</sup>.

وريتشارد سوانسون يعرف الأداء في إطار المؤسسة أو التنظيم بأنه "المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع وخدمات"<sup>4</sup>.

أما Werren Petersone et Michel Wilkes عرفوه على أنه " قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة، وإنتاج مخرجات منسقة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميه"<sup>5</sup>.

ثالثا: مجالات الأداء

يتطلب من الإدارة العليا أن تحدد مجالات الأداء الرئيسية بحيث تعكس أهداف المنشأة المهمة وأن تشمل على الجوانب الخاطئة بوحدة العمل أو المنشأة لكل وتمثل هذه المجالات فيما يلي<sup>6</sup>:

**1- الربحية:** ضمن هذا المجال يتم تحديد مؤشرات عديدة للقياس منها: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية وهامش الربح الصافي على المبيعات.

<sup>1</sup> أوراغ وناسه، مرجع سبق ذكره، ص 03 .

<sup>2</sup> فلاح الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2003، ص 221.

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار إلفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 64.

<sup>4</sup> إبراهيم الحلوف المللكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 28.

<sup>5</sup> علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 41.

<sup>6</sup> فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 223.

**2- المركز السوقي:** ويتمثل هذا المجال بالحصصة السوقية التي تعد واحدة من أكثر المقاييس ملائمة للتعبير عن أداء المنشأة، فهي تشير إلى فعالية إستراتيجية المنشأة أو مدى نجاح عملها، منتوجاتها، برامجها مقارنة بالأعمال والمنتوجات والبرامج الخالصة بالمنافسين.

**3- الإنتاجية:** وهي المجال الذي تعتمد عليه المنشأة لقياس كفاءتها التي تستخدم لذلك مقياسين هما: تكلفة العمل وقيمة الاستهلاك، منسوبتان إلى حجم الإنتاج وعن طريق ذلك تتمكن المنشأة من تقويم درجة فاعليتها في استخدام كل من العمالة والمعدات.

**4- أداء العاملين وميولهم:** وهو المجال الذي يستخدم لتقييم أداء المشتغلين وتنظيم جهودهم للمحافظة على الميول الإيجابية للعاملين إتجاه عملهم وإتجاه المنشأة، ويمكن قياس تلك الميول أو الإتجاهات بشكل غير مباشر عن طريق البيانات المتعلقة بنسب الغياب ودوران العمل.

**5- المسؤولية العامة:** وضمن هذا المجال يتم إعداد مؤشرات لتقويم مدى نجاح المنشأة في تحمل مسؤولياتها نحو العاملين والموردين في المجتمع المحلي، بمعنى آخر تقويم دور المنشأة في توفير حاجات أفراد المجتمع وتلبية رغباتهم وذلك من خلال أعمال تؤدي إلى تعزيز التصور العام عن المنشأة.

**6- قيادة المنتج:** وهو المجال الذي يقوم فيه المسؤولون عن إدارة كل من الشؤون الهندسية والإنتاج والتسويق والشؤون المالية في جميع وحدات العمل بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها سنويا.

**7- تطوير الأفراد:** وضمن هذا المجال يتم تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنشأة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوى العاملة، وما تخطيط القوى العاملة إلا ذلك الأسلوب الذي يتضمن استخدام تلك القوة استخداما أمثلا، وتعبئتها لمقابلة الاحتياجات التي تتطلبها خطط التنمية.

**8- الموازنة بين أهداف المدى القريب وبين أهداف المدى البعيد:** وضمن هذا المجال يجب أن تقوم المنشأة بإجراء دراسة معمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف على المدى القريب لا يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار ضمن المدى البعيد.

**9- الإبداع:** ويتمثل هذا المجال في قيام المنشأة بأعمال تؤدي إلى تطوير المنتجات والخدمات الحالية إلى أخرى جديدة، كما يعد الإبداع بأنه التغيير المستمر للمنشأة تحقيقا للتكيف الذي هو أكثر حسما في تحديد بقائها

واستمرارها كما ويتضمن هذا التغيير إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة أو في أي عنصر من العناصر في المنشأة كالمهام والتكنولوجيا والأفراد.

**10- الموارد المادية والمالية:** ظهر هذا المجال من خلال التعرف على كافة أنشطة المنشأة والتعرف على العلاقات التي تربط بين الموارد المادية والمالية المتاحة لها وبين كفاءة استخدامها بغية التعرف على الانحرافات وتحديد مسبباتها، وذلك ما يتم عادة بالمقارنة بين النتائج المحققة وبين الأهداف المرسومة للمنشأة وخلال مدة زمنية معينة.

**11- أداء المديرين وتطويرهم:** ويعد هذا المجال معياراً لتقييم أداء المديرين وفيه يتم تصميم برامج تساعد في إيصال المديرين إلى المستوى المطلوب من الكفاءة.

#### رابعاً: أنواع الأداء

إن تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقييم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة معايير هي:

#### أولاً: حسب معيار المصدر:

وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين هما:

**1 الأداء الداخلي:** يتمثل الأداء الداخلي في أداء المؤسسة في مجموعها بفعل الجهود التي يبذلها القادة الإداريون والمرؤوسون في العمل واستغلال موارد المؤسسة وهو ما ينتج من توليفة من الأدوات التالية<sup>1</sup>:

**1-1 الأداء المالي:** يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر نسب التحليل المالي ومؤشر التوازنات المالية من أبرز مؤشرات التوازن المالي.

**1-2 الأداء التجاري:** يصف الأداء التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن، ويعتبر رقم الأعمال، المردودية، عدد الزبائن من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة.

**1-3 الأداء التقني:** يتمثل الأداء التقني في قدرة المؤسسة على استخدام استغلال تجهيزات الإنتاج في العملية الإنتاجية وكذلك إيمانها وتعتبر كمية الإنتاج بنسبة استخدام الطاقة الإنتاجية من أبرز مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة.

<sup>1</sup> Bernard Martory, Contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Paris, 1999, p 236.

**1-4 الأداء التموييني:** يتمثل الأداء التموييني في فعالية وكفاءة وظائف الشراء النقل، التخزين لتزويد المؤسسة بالمواد الأولية والمعدات والتجهيزات الإنتاجية بالتنوع والكمية المناسبة وفي الوقت المناسب، ويعتبر معدل تلف المخزون زمن و قبول الطلبية من أبرز مؤشرات الأداء التموييني.

**1-5 الأداء البشري:** يتمثل في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم الوظيفي، وهو من أهم مصادر الأداء حيث يحدد بدرجة رئيسية مستويات الأداء السابقة كلها، حيث لا يمكن أن نتصور أي أداء بدون أفراد.

**2 - الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

وهذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها وتحديد أثرها، ولعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الاحلال المتسلسل<sup>1</sup>.

### ثانيا: حساب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المؤسسة إلى<sup>2</sup>:

**1- الأداء الكلي:** يتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تظافر جميع المصالح أو الوظائف، فالمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف و اقل المخاطر، ومصلحة الإنتاج يجب أن تقدم المنتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة، ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه وتوفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة وأحسن جودة.

<sup>1</sup> Bernard Martory, Op.cit, p 236.

<sup>2</sup> عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة، ص 87.

**2 - الأداء الجزئي:** على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لأهداف الأنظمة الأخرى وتحقيق مجموع الأداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة، وكما سبق الإشارة إليه أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

### ثالثا: حسب المعيار الوظيفي

يرتبط هذا المعيار ويشده بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إليه والتي يمكن حصرها في الوظائف التالية:

- 1- أداء الوظيفة المالية:** يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة في بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل المردودية الجيد وتكاليف منخفضة<sup>1</sup>.
- 2- أداء وظيفة الإنتاج:** يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات<sup>2</sup>.
- 3- أداء وظيفة الأفراد:** قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف المؤسسة، فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة، فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب ان توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Marcel Laflame, Le management approche systématique, Gaétan Morin éditeur, 3èd, Canada, 1981, p 356.

<sup>2</sup> Ibid, p 357.

<sup>3</sup> دراوي حسن، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 208.

- 4-** أداء وظيفة التمويل: يتمثل ادائها في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين والحصول على المواد بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين<sup>1</sup>.
- 5-** أداء وظيفة البحث والتطوير: يمكن دراسة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية<sup>2</sup>:
- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد.
  - وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.
  - نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.
  - التنوع وقدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.
  - درجة التحديث ومواكبة التطور.
- 6-** أداء وظيفة التسويق: يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة وهذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها: حصة السوق، إرضاء العملاء، السمعة<sup>3</sup>.
- 7-** أداء وظيفة العلاقات العامة: في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق إليها سابقا، فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، الدولة بالنسبة لمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما الموظفين، الأداء هو توفير جو ملائم ومعنويات مرتفعة، أما الموردين، الأداء هو احترام المؤسسة لآجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتوجات في الآجال المناسبة والجودة العالية<sup>4</sup>.

رابعا: حسب معيار الطبيعة

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> Marcel Laflame, Op.cit, p 358.

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> Marcel Laflame, Op.cit, p 358.

<sup>4</sup> Jaques Hendrevie, Denis Hindon, Morctor, Edition Dalloz, bed, Paris, 2000, p 64.

<sup>5</sup> عبد المللك مزهود، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- 1- **الأداء الاقتصادي:** يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج، الربح، القيمة المضافة، رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية... الخ) وتدني استخدام مواردها (رأس المال، العمل، المواد الأولية، التكنولوجيا).
- 2- **الأداء الاجتماعي:** في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة الاقتصادية وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.
- 3- **الأداء التكنولوجي:** يمكن للمؤسسة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجيا معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
- 4- **الأداء السياسي:** يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، ومن أمثلة الأهداف السياسية لبعض المؤسسات تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو من أجل سياسة لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

## المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

### 1- مفهوم الأداء المالي:

بعبارة الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء<sup>1</sup>.

كما يعرف أيضا على أنه " قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

<sup>2</sup> أمال بالحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاديون، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص 03.

يعد الأداء المالي مفهوم ضيقاً لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام بسيطة بالاستناد على مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انحياز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة، ويعد الأداء المالي أيضاً بأنه ولف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوقوف عليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الأرباح، الخسوم، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة، ويعكس كقاعدة السياسة التمويلية للمؤسسة<sup>1</sup>.

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخافية.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة<sup>2</sup>.

وعليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها (موارد مادية ومعنوية) من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من طرف الإدارة، كما يمكن للأداء المالي من الكشف عن مواقع القوة والضعف فيها.

## 2- أهمية دراسة الأداء المالي: فإنها تتابع من خلال الآتي<sup>3</sup>:

- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية

وقد اجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف، ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المنشأة أي تعظيم قيمة أسهم المنشأة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة)

<sup>1</sup> فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 234.

<sup>2</sup> دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006، ص 41.

<sup>3</sup> هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989، ص 25.

وسلبيات (نقاط الضعف) أداؤها الماضي لغرض تعزيز الإيجابيات والمعالجة، وتستطيع الإدارة المالية استخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه، كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة ويعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج، لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي.

ويرى البعض أن التحليل المالي هو دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل.

كما يعد التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة لأنه يعد منطلق لعملية التخطيط المالي للمنشأة.

ومن ذلك نستنتج أن التحليل المالي ينصب على القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة، أي أنها عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها ودراساتها بصورة مستقيمة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية لغرض الوصول إلى كفاءة الإدارة المالية في تلك الوحدة، والتوصل إلى كيفية استثمار الأموال بعد معرفة أسبابها وولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الربحية.

### المطلب الثالث: معايير الأداء المالي

النسب المالية لا تعني شيئاً بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، حيث إن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيها إذا كانت مرتفعة أو منخفضة، وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي كما في أدناه<sup>1</sup>.

**1- المعايير التاريخية:** وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

**2- المعايير القطاعية (الصناعية):** يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورياً وخارجياً وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-74.

النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتوجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي... الخ.

**3- المعايير المطلقة:** وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

**4- المعايير المستهدفة:** وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدف تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي أهدافه وخطواته و مقوماته.

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجوانب الموضوع و سنركز في هذا المبحث على تعريف تقييم الأداء المالي، أهداف تقييم الأداء المالي، خطوات تقييم الأداء المالي، مقومات الأداء المالي الجيد و العوامل المؤثرة فيه.

### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي

سنطرق في هذا المطلب إلى تعريف تقييم الأداء المالي.

يمكن إعطاء عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي منها:

تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة<sup>1</sup>.

وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة "قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة<sup>2</sup>.

وهناك مفهوم آخر يرى بأن تقييم الأداء المالي هو "عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة والفعالية كميّار للقياس وربطهما هدف عملية التقييم بـ"فها مرشداً للنشاط في المؤسسة<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم الأداء فيما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup> نصر الدين مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار إفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص 25.

<sup>3</sup> مجيد كرتي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، 2007، ص 31.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 32.

**1- تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأربعة الوسيطة للتسيير وهي أربعة توضع المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو.

**2- تحليل الهيكل المالي:** يتمثل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخالصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي، المردودية والملاءة المالية، وكذلك مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء... الخ.

**3- تقييم المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي، حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل.

**4- تحليل التدفقات النقدية:** حيث يمكن من استخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاستراتيجية.

### المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

لا يوجد اتفاق على خطوات محددة لعملية تقييم الأداء، لكن هناك منهج وطريق لا بد وان يمر بها المقيّم والذي يشمل<sup>1</sup>:

**1- جمع المعلومات:** تتمثل الخطوة الأولى في جمع كل المعلومات المتاحة عن الشركة والمنتجات والأسواق ومنافسيها، سواء من البيانات العامة (البيانات المالية المنشورة، التقارير الإدارية أو المقالات الصحفية...) أو من خلال (دراسات القطاع وملاحظات المحللين الماليين)، وعادة ما يتم استكمال هذه المرحلة من المعرفة العامة بالمؤسسة بإجراء مقابلات مع الإدارة العليا والإدارة التنفيذية، وكذلك زيارات ميدانية على أرض الواقع.

<sup>1</sup> Aminata Fall, Evaluation de la performance financière d'une entreprise, cas de la sar, centre Africain d'études supérieure en gestion, avril 2014, p p 42-43.

**2- إجراء تشخيص اقتصادي:** يتم استخدام التحليل الاقتصادي في المقام الأول بهدف فهم نموذج الأعمال للشركة أو المجموعة من نقطة بعد استراتيجي ومالي، ويتيح التحليل الاستراتيجي إلقاء نظرة على الوضع التنافسي للشركة، والفرص المتاحة في السوق، وتميز نقاط قوتها وضعفها، والتحليل المالي للتعرف على محددات الأداء الاقتصادي والمالي للشركة على المدى الطويل، وتحليل هيكل التمويل وتقييم قوته المالية.

**3- اختيار طريقة التقييم الصحيحة:** يتم خلال هذه المرحلة تحديد الطريقة التي سيتم استخدامها في تقييم الأداء، ويتوقف اختيار أسلوب معين على عدة عوامل: خصائص الشركة، وأهداف المشتريين وأفق الاستثمار، كما يعتمد هذا الخيار أيضا على توافر البيانات أو ظروف السوق في وقت التقييم.

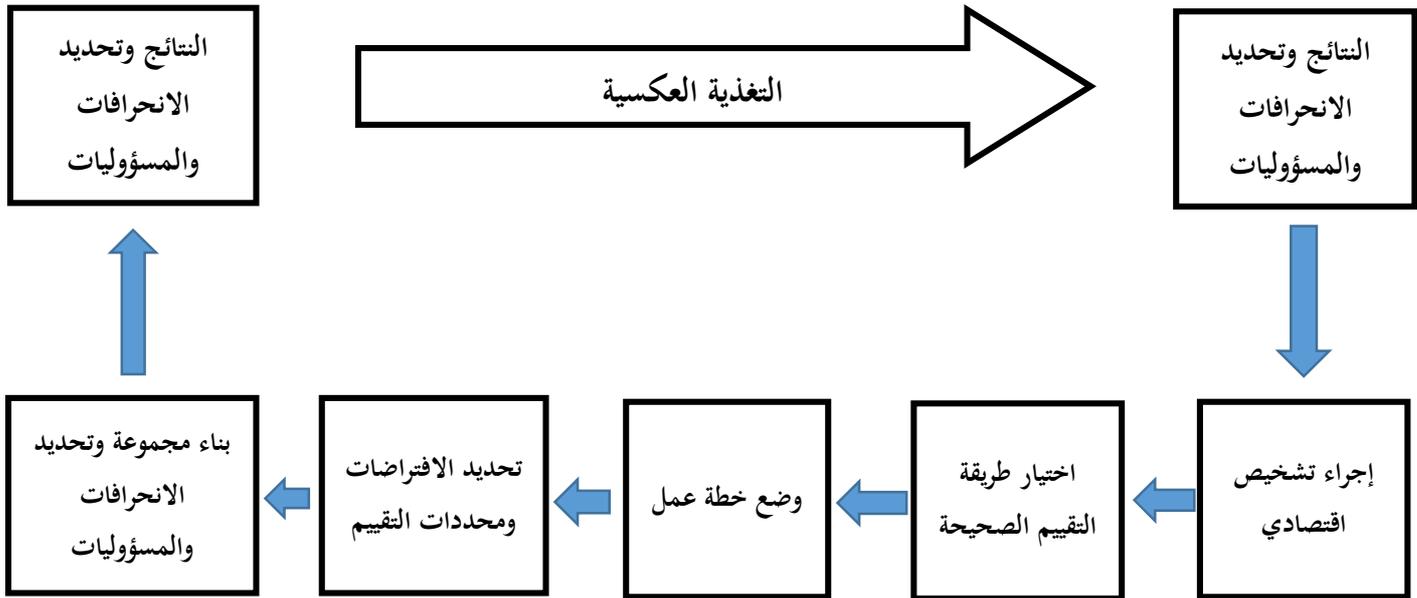
**4- وضع خطة عمل:** من الناحية النظرية، فإن أسلوب الاكتوارية عادة ما يكون هو الأنسب لأنه يفترض أن قيمة الشركة تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطتها، ولكن هذا الأسلوب يتطلب خطة عمل لتطوير وتقييم كمية من إمكانيات التفاعل في حالة من الاندماج مع مجموعة أخرى، وتستند خطة العمل على عدد من الافتراضات المتعلقة بالتغيرات في التدفق النقدي، زيادة احتياجات رأس المال العامل أو الإنفاق الاستثماري.

**5- تحديد الافتراضات ومحددات التقييم:** يتم خلال هذه المرحلة وضع الافتراضات أو المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء وتتوقف هذه المعايير حسب نوع الأداء المقيم.

**6- بناء مجموعة والتقييم وحصر القيمة:** خلال هذه المرحلة يسعى المقيم أو المحلل لبناء مجموعة من القيم من خلال تحديد قيم الحد الأدنى والحد الأقصى للعنصر المراد تقييمه.

**7- النتائج وتحديد الانحرافات والمسؤوليات:** بعد القيام بعملية تحديد القيم وحصرها يبقى معرفة القيم التي لا تتوافق والمعايير الموضوعية وتحديد حجم إنحرافها عن المعيار وتحديد المسؤول عن وقوع هذه الانحرافات، يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي وفق المخطط الموالي.

الشكل رقم (03): خطوات تقييم الأداء المالي



المصدر: Aminata Fall, Op.cit, p 43

#### المطلب الرابع: مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه

لا بد لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة أن تحدد مقومات الأداء المالي الجيد وأن تحدد العوامل المؤثرة فيه.

##### أولاً: مقومات الأداء المالي الجيد

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية<sup>1</sup>:

**1- الإدارة الاستراتيجية:** هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا يكون مستمداً من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ومواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وولاً إلى أداء رسالتها، وهي أيضاً بمثابة خطة بعيدة المدى تتركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

<sup>1</sup> مشغل جهاز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 16-

**2- الشفافية:** البيئة التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومتطورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة، وتعني تقديم □ورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف المقيم أو المحلل بالعدل وأن يتحلّى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وأن لا يخضع حكمه لآراء الآخرين وأن لا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها، كما ينبغي على المقيم أن لا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده او يجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.

**3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة:** وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها.

**4- وجود النظم المحاسبية:** النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العنا□ر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانحياز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يهتم بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتو□يل المعلومات القيمة في شكل قوائم مالية إلى أ□حاب المصالح بغية اتخاذ القرارات المناسبة، حول الاحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة:

تتلخص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركة في العنا□ر التالية<sup>1</sup>:

**1- الهيكل التنظيمي:** الإطار العام الذي يحدد من في التنظيم لديه السلطة على من، ومن في التنظيم مسؤول أمام من، فهو على ذلك يترتب من مجموعة من المراكز والوحدات الإدارية ذات السلطات والمسؤوليات المحددة مع إيضاح خطوط الاتصال واتجاهات العلاقات بين الأفراد شاغلي تلك المراكز.

1 نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص محاسبة، مالية وبنوك، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 74.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

**2- المناخ التنظيمي:** يعبر المناخ التنظيمي عن الخصائص المختلفة لبيئة العمل في التنظيم والتي تشمل جوانب التنظيم الرسمي ومزيج الحاجات الخاصة بالعاملين وطبيعة الاتصالات التنظيمية وأنماط الإشراف السائدة وسلوك الجماعات وغيرها من العوامل التنظيمية التي يمكن إدراكها بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة أفراد التنظيم مما يؤثر على سلوك الأفراد وعلى السلوك التنظيمي، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

**3- التكنولوجيا:** تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بجمع ونقل ومعالجة واسترجاع وإيصال المعلومات، بحيث تعمل على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرات التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

**4- الحجم:** يقصد بالحجم تصنيف الشركات [غيره أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلباً فقد يشكل الحجم عائقاً لأداء الشركات حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيداً ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابياً من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحيطين الماليين المهتمين بالشركة وحتى أن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات.

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى<sup>1</sup>:

- **العوامل الخارجية:** وهي مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتؤثر على أدائها المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها من تأثيراتها، وتشمل هذه العوامل:

<sup>1</sup> نبيل قبلي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
  - القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
  - السياسات المالية والاقتصادية للدولة.
  - **العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهمها:
    - الرقابة على التكاليف.
    - الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
    - الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خا<sup>١</sup>ة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحديد مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها ومن أهمها: نسبة الفوائد المدفوعة للأ<sup>٢</sup>ول المنتجة وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأ<sup>٣</sup>ول المنتجة. ونسبة الفوائد المدفوعة على الودائع حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة على جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات).
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
  - درجة المركزية وحجم المؤسسة.
  - درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
  - مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة
  - عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد منفذي القرارات بشكل جيد.

### المبحث الثالث: أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة

لإبراز دور التحليل المالي في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة تطرقنا في مبحثنا هذا إلى كيفية استخدام أدوات التحليل المالي المستقبلي، و دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي، وتطرقنا أيضا إلى تقييم أثر التحليل المالي في تقييم الأداء.

#### المطلب الأول: استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي

يتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها والتي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد وأسس محددة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة مثل تقييم الأداء للمنشأة أو لأحد أنشطتها.

وقد كان التحليل المالي يستهدف تقويم الأداء أولا وأخيرا، كان التقويم شاملا للمنشأة كلها أو بعضها (لتحليل السيولة أو تقييم الربحية وهكذا...). أما الآن فقد أصبح العبء الملقى على عاتق المحلل المالي هو -بالإضافة إلى ما سبق- تهيئة المناخ لترشيد القرارات عن طريق توفير المعلومات المفيدة والملائمة، وبالتالي أضحى التحليل المالي لا يقتصر على استخدام البيانات المحاسبية لتقويم الأداء الماضي فحسب، وإنما امتد ليشمل المساعدة في تخطيط أوجه النشاط في المستقبل والعمل على تقييم الأداء المخطط واتخاذ الإجراءات الرقابية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للحد والوقاية منها.

وحتى يحقق التحليل المالي الغرض المرجو منه فإن الأمر يقتضي ويتطلب إحاطة المحلل المالي بعدد من الاعتبارات والمشاكل التي تجعله مدركا للمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في اعتماده على أدوات التحليل المالي في استخلاص نتائج التقويم للأداء في الماضي أو في المستقبل.

ويعتمد التنبؤ بالأداء المستقبلي على أهمية توفير معلومات مالية مستقبلية وذلك باستخدام أساليب ونماذج كمية متقدمة من جهة على تحليل نتائج كل من التحليل الاقتصادي وتحليل الصناعة والتحليل المالي على مستوى الشركة، ومن جهة أخرى على إعداد نموذج يحاكي المتغيرات والمقاييس المختلفة التي تمثل واقع الشركة باستخدام الحاسب الآلي يتم اختيار النموذج وتحليل النتائج وتكرار التجارب عدم مرات حتى يمكن التعرف على مخرجات ونتائج القروض والسياسات الموضوعية ويعرف ذلك النموذج بالمحاكاة، حيث اشارت الدراسات المختلفة إلى نجاح استخدامه في مجال إعداد التنبؤات المالية وإعداد التقارير المالية المستقبلية.

تعتبر المحاكاة منهج عام لحل المشاكل حيث يتضمن إطار للعمل يتناول مجموعة من المشاكل التي تواجه أحد النظم، ويتضمن مجموعة من الأساليب والطرق والنماذج بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، ولا شك فإن تطوير منهج المحاكاة يعتبر إلى حد كبير فن أكثر منه علم.

يبدأ منهج المحاكاة عادة ببناء نموذج رياضي يركز على تمثيل الخصائص الأساسية للنظام الحقيقي، بحيث يعطي الإدارة تطوراً واضحاً عن المتغيرات الرئيسية والمتداخلة والمتبادلة التأثير، مما يمكن معه في النهاية استخلاص النتائج التي تكفل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة.

يعتمد منهج المحاكاة على إجراء التجارب باستخدام الحاسب الإلكتروني على نماذج رياضية تقوم بـ [ف] سلوك المتغيرات داخل نظام ذو علاقات متشابكة ومعقدة بهدف اختيار السياسات والفروض وتقويم الخطط ومستوى الأداء خلال فترات زمنية متعددة، ولا شك فإن خا [ف] التجريب هي أهم ما يميز منهج المحاكاة عن غيره من المناهج أو الأساليب الأخرى لبحوث العمليات والتي تعتمد في حل نماذجها على استخدام الأساس التحليلي وليبس الأساس التجريبي.

وقد أثبتت تساؤلات كثيرة حول أسباب الاستخدام المتزايد لهذا النموذج، وما هي منطقيته بوجه عام؟ ويرد على ذلك بأن نماذج المحاكاة ونماذج بحوث العمليات يمكن اعتبارها بدائل لإ [ف] الإدارة الجيدة، وتعبير آخر فإن الإجابة على كافة التساؤلات يمكن قصرها على كلمتين فقط هما ما يحدث ... لو؟

وقد تم الإشارة إلى أهمية استخدام ذلك النموذج على النحو التالي:

لا يمكن اعتبار التخطيط بمثابة علم دقيق، حيث يعتبر بمثابة مخاطرة مجازفة نحو المجهول، والمستقبل يعتبر هدف متحرك ديناميكي، ويمكن للحاسب الإلكتروني المساهمة في تحسين الأهداف، وجوهر ذلك النموذج هو مساعدة الإدارة على مواجهة ظروف عدم التأكد.

وتتميز هذه النماذج بأنها ذات طبيعة محاسبية أكثر منها تمويلية ويرجع ذلك إلى ما يلي:

- أن معظم نماذج المحاكاة المنشأة تتضمن وجهة نظر المحاسب حيث أنها مصممة بهدف التنبؤ بقوائم محاسبية، كما أن معدلاتها تعتمد أساساً على أعراف محاسبة تستخدمها الشركة.
- أن نماذج محاكاة المنشأة لا تنتج قرارات مالية مثلى، حيث أنها تسفر عن عدة بدائل جديدة بالدراسة والاعتبار وتترك للمستخدم اختيار أفضل استراتيجية أو سياسة مالية.

هذا وقد تم تطوير نماذج محاكاة المنشأة عن طريق الممارسين وليس عن طريق الباحثين، وعلى وجه الدقة فإن المحاسبين كانوا القوى المحركة وراء استخدام هذه النماذج، ويمكن إبراز أهم الفوائد التي يحصل عليها مستخدم نماذج محاكاة المنشأة على النحو التالي:

● يوفر هذا النموذج للمنشأة الوسيلة المرتبطة بتطوير الخطط طويلة الأجل، واختيار آثار استراتيجيات التخطيط المتعددة، إعداد خطط أرباح قصيرة الأجل وقياس أثر الظروف المتغيرة على الجوانب المختلفة للمنشأة.

● يوفر نموذج محاكاة المنشأة للمستخدمين فوائد متعددة تتمثل فيما يلي:

- المقدرة على اكتشاف البدائل.

- اتخاذ القرار بشكل أكثر جودة.

- التخطيط بصورة أكثر فعالية.

- الفهم الجيد للمنشأة.

- توفير المعلومات في توقيت مناسب.

- تقديم تنبؤات أكثر مرونة.

● يصف نموذج محاكاة المنشأة العلاقات المتداخلة المعقدة والمتبادلة التأثير التي توجد بين أنشطة المؤسسة في [□]ورة علاقات رياضية ومنطقية.

● تتبع الفوائد الرئيسية من استخدام نموذج محاكاة المنشأة من خلال مقدرته على إجراء تجارب ماذا يحدث... لو؟ وتعبير أدق يتم دراسة الأسئلة والإجابة عليها.

ماذا يحدث لو ارتفعت أسعار المواد الخام بنسبة 10 أو 20%؟ ماذا يحدث لو انخفض الدخل القومي بمقدار 2%؟ ماذا يحدث لو أدخل المنافسين منتج جديد؟ ماذا يحدث لو تم التخفيف من بعض القوانين والتعليمات الحكومية.

● يمكن استخدام نموذج محاكاة المنشأة في بناء قاعدة بيانات كافية تشمل مدى واسع من البيانات لتخزين كافة قيم المتغيرات سواء الحالية أو المتوقعة داخل الحاسوب الإلكتروني، وتتضمن هذه البيانات بيانات داخلية تاريخية عن التكاليف وبيانات تاريخية عن المبيعات والمخزون والإنتاج والإنتاجية، هذا بالإضافة إلى بيانات خارجية عن الدخل القومي، معدلات التضخم.

- استخدام نموذج محاكاة المنشأة بهدف اتخاذ القرارات يوفر وسيلة مناسبة لترشيد إدارة المنشأة بنوعية وطبيعة المتغيرات التي تؤثر في مستويات الأداء.
- تبرز أهمية استخدام نموذج محاكاة المنشأة في قدرته الكبيرة في التعامل مع المشاكل الصعبة والمعقدة والتي تتميز بكثرة متغيراتها الخارجية، فضلا عن التعامل المرن مع مختلف المعادلات سواء التعريفية (المتساويات) أو التجريبية أو السلوكية.
- يمكن استخدام نموذج محاكاة المنشأة من إجراء نوعين من التجارب أولها محاكاة تاريخية وثانيها محاكاة تنبؤية تهدف المحاكاة التاريخية إلى التعرف على ما ذا يحدث لأداء المنشأة في المستقبل في حالة الاستمرار في إتباع السياسات الحالية بوجه عام، وهذا النوع من المحاكاة يعتبر وسيلة لتقييم الأداء في المستقبل بدلا من الانتظار حتى يتم الحصول على بيانات، ومن جهة أخرى يمكن إجراء محاكاة تنبؤية بقصد تقديم الحلول.
- يساعد نموذج محاكاة المنشأة على التغلب على أوجه الضعف الذي يشوب استخدام نماذج الموازنة، حيث تعتبر الموازنة أداة غير فعالة في توفير المعلومات التي تتعلق بالأحداث المتوقعة، حيث تنحصر وظيفتها في تحديد الإيرادات والتكاليف المتوقعة لمستوى النشاط المفترض، دون تحديد ما يجب أن يكون عليه هذا المستوى بالإضافة إلى ذلك لأن الموازنة لا توفر المعلومات المرتبطة ببدائل استخدام الموارد المتاحة واثيرها على أداء المنشأة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي

تعتبر النسب المالية واحدة من أدوات التحليل المالي والتي تعتمد للتحليل المركز المالي للمنشأة وربحيته، ومما لا شك فيه أن استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء المنشأة أو تحليل مركزها الائتماني قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الإنتشار.

- إن أسهل طريقة وأسرعها لاختبار الأداء المالي للمنشأة يكون من خلال النسب المالية، حيث أن هذه النسب تمكن مالك المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع وتشخيص أي مشاكل مالية يمكن أن تحصل بشكل طارئ.

<sup>1</sup> أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 641-656.

- ينبغي عند القيام بالتحليل المالي الاستغناء عن النسب المالية التي لا تؤدي إلى تقديم معلومات في المستقبل.

ويقسم كتاب المالية هذه النسب والمؤشرات المالية إلى مجاميع تركز كل منها على جانب معين كما في أدناه<sup>1</sup>:

**1- نسب السيولة:** وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، فإذا كان لدى المنشأة نقد كاف أو موجودات تمتلك القدرة على التحول إلى نقد بسهولة فلن تحصل لديها مشكلة عند دفع مطلوباتها وتوجد فيها نسبتان أساسيتان لقياس السيولة هما: نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

**2- نسب النشاط أو إدارة الأصول:** وهي تشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوليد العوائد بواسطة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من الموجودات للوقت إلى مدى سرعة بيع المنشأة لموجوداتها، وهناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس النشاط هي: دوران المخزون، مدة البيع، مدة التحصيل، دوران رأس المال، دوران الأقساط الثابتة، دوران مجموع الأقساط (الموجودات).

**3- نسب الرافعة أو إدارة المديونية:** وتشير إلى درجة تمويل المنشأة من خلال المديونية، إن نجاح المنشأة في استخدام التمويل بالمديونية بدلا من التمويل الممتلك يعني قدرة الإدارة على زيادة العائد لحملة الأسهم، ومن المؤشرات المستخدمة لهذه النسب هي: مجموع الديون إلى مجموع الموجودات، ونسبة المديونية إلى رأس المال الكلي.

**4- نسب الربحية:** وهي تقييم كفاءة وفاعلية المنشأة في توليد الأرباح، تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات، الموجودات، وحق الملكية، وإذا لم تحصل المنشأة على ربح كافي فإن بقائها الطويل الأجل سيكون مهدداً، أما المؤشرات المستخدمة لقياس هذه النسب هي هامش الربح الصافي من المبيعات العائد على الاستثمار، العائد على حق الملكية وربحية السهم الواحد.

**5- نسب التقويم:** وهي النسب التي ترفع القيمة السوقية لأسهم المنشأة، وترتبط أسعار اسهم المنشأة بإيراداتها وبالقيمة الدفترية للسهم الواحد، وهذه النسب عدد من المؤشرات منها: سعر السهم إلى أرباح السهم العادي الواحد، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية.

**6- نسبة النمو:** وتقيس مدة نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني، متمثلاً بنمو الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة ومن المؤشرات المستخدمة: نمو المبيعات الصافية، نمو الدخل الصافين نمو الأرباح للسهم العادي الواحد، نمو مقسوم الأرباح للسهم العادي الواحد.

<sup>1</sup> الشماع محمد خليل حسن، الإدارة المالية، بغداد، مطبعة الخلود، 1992، ص ص 110-111.

المطلب الثالث: تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء

"التحليل المالي و المؤشرات المالية"

بما أن التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على المعلومات ذات مصداقية و دقة تستعمل في عملية إتخاذ القرار و تقييم الأداء حاضرا و في الماضي و مستقبلا تفاديا للإنحرافات و تصحيح للأخطاء ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر منهجية علمية و إستنادا على مقومات و مبادئ للتحليل منها<sup>1</sup>:

- التحديد الواضح لأهدا التحليل.
- التحديد الواضح لفترة المالية التي يشتملها.
- حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكفي للحصول على الحكم المطلق.
- التحديد الواضح للمعلومات التي يحتاجها إليها.
- إختيار الأسلوب المناسب للتحليل سواء كانت تحليل المؤشرات أو تحليل باستخدام النسب... إلخ،

ومن أهم أدوات التحليل المالي نجد تحليل النسب ( سيولة، نشاط، ربحية، سوق، رفع المالي... إلخ) أين تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم المالية التي تربطها السببية ببعضها و تكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية تمكن المحلل المالي من إستخدامها كمؤشرات في تقييم اداء المؤسسة و أوجه نشاطها المختلفة.

ومن أهم إستخدامات هذه المؤشرات نجد أن:

- نسب السيولة أداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة و المعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
- نسب النشاط تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أموالها و إتزاماتها أي قدرة المؤسسة على تحويل حاجات الميزانية إلى مبالغ نقدية و تستخدم لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل أي مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في إقتناء الموجودات و من ثم قدرتها في الإستخدام الأمثل للموجودات أي دراسة فترات الأداء التشغيلي و كفاءة حول المؤسسة.
- نسب الربحية: إذ تهتم بقياس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.
- نسب الرفع المالي: توضح القدرة على تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة من حيث درجة الإعتماد على مصادر التمويل داخلية أو خارجية.

<sup>1</sup> تحليل النسب المالية MAWDO3.COM تاريخ التصفح 21 /06/ 2018 على الساعة 15:30.

- نسب السوق: تضطلع بقياس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم العادية في السوق و يمكن توضيح علاقة بعض النسب المالية بأداء المؤسسة في الجدول المالي:

الجدول رقم ( 02 ): النسب المالية

المجموعة	مسمى النسبة	علاقة المؤشر بالتقييم
✓ نسب السيولة	- نسب التداول.	- أداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة.
	- نسب التداول السريع.	
	- نسبة النقدية.	
	- رأس المال العامل.	- مؤشر لكفاءة الإدارة.
✓ نسب النشاط	- فترة تغطية النقدية.	- ر□د الفترة اللازمة للتمويل.
	- فترة التمويل الذاتي.	- درجة الإحتياط و يقارن بالنسبة السابقة.
	- معدلات دوران الموجودات و المطلوبات المتداولة (معدل دوران الذمم المالية ومعدل دوران المخزون ومتوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون).	- كفاءة إدارة الإئتمان) فاعلية سياسات الإئتمان (والتحليل). - كفاءة إدارة المخزون.
✓ نسب النشاط	- معدل دوران الذمم الدائنة.	- مدى تحقيق الملائمة بين البيع و الشراء.
	- معدل دوران ر□افي رأس المال العامل.	- كفاءة إستخدام رأس المال العامل في تحقيق المبيعات.
	- معدل دوران الموجودات طويلة الأجل.	- تقيس كفاءة الإدارة في إستغلال موجوداتها الثابتة لتحقيق العائد الأقصى.
	- معدل دوران الموجودات العاملة والملموسة.	

<p>- قدرة المؤسسة على التحصيل.</p>	<p>- معدل دوران العملاء.</p>	
<p>- قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.</p>	<p>- نسبة مجمل الربح (قدرة المؤسسة على إدارة التكاليف). - نسبة [مالي الربح ( قياس مدى مساهمة الأ[ول في الربحية).</p>	<p>✓ نسب الربحية</p>
<p>- مدى إعتقاد المؤسسة في تمويل إستثماراتها على ( تقييم الهيكل التمويلي للمؤسسة).</p>	<p>- نسب المديونية ( درجة التمويل الخارجي في هيكل المؤسسة). - [مالي الربح / العوائد ( قدرة سداد الفوائد من الربح). - نسبة تغطية الأ[ول على تسديد الدين.</p>	<p>✓ الرفع المالي</p>
<p>- يقيس تأثير أداء المؤسسة على أسعار الأسهم إستنادا إلى الهدف العام للإدارة التمويلية ( تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم).</p>	<p>- عائد السهم. - سعر السهم إلى الربح المحقق. - نسب توزيع الأرباح.</p>	<p>✓ نسب السوق</p>

المصدر: تحليل النسب المالية MAWDO3. COM تاريخ التصفح 21 /06/ 2018 على الساعة

.15:30

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الأداء وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث تم التعرض للمبحث الأول إلى نبذة تاريخية للأداء ثم تحديد مفهومه، حيث عرف بالكفاءة ( تحقيق النتائج بأقل التكاليف) و الفاعلية ( القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة ) ثم تحديد مجالاته و أنواعه معتمدين في ذلك على معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي، معيار الطبيعة، وبعدها هذا تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي و أهميته وأهم معاييرهم.

أما فيما يخص المبحث الثاني فقد خصص لتقييم الأداء المالي حيث تم التطرق فيه أولا إلى مفهوم تقييم الأداء المالي، وثانيا إلى أهداف تقييمه، وثالثا إلى خطوات تقييمه و رابعا إلى مقومات الأداء المالي الجيد و العوامل المؤثرة فيه.

وفي المبحث الثالث حاولنا إبراز أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تبيان كيفية إستخدام أدوات التحليل المالي في التنبؤ و التوقع بالأداء المالي المستقبلي ثم تحديد دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي، وفي الختام تم التطرق إلى تقييم أثر أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء.

يمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسة و ذلك نظرا لدورها الفعال في الكشف عن الإختلالات في العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

- عند تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي يعطي صورة حقيقية للوضع المالي للمؤسسة.

أدوات التحليل المالي تساعد المؤسسة على تقييم أدائها المالي سابقا وحاليا و التنبؤ به مستقبلا الأمر الذي يمكنها من إتخاذ الإستراتيجية المالية المثلى و الإستخدام الكفؤ لمواردها و اتخاذ القرارات المناسبة.

# الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للوظيفة

المالية لديوان الترقية

و التسيير العقاري

OPGI

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة إقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، و ذلك من أجل الحفاظ على بقائها أو إستمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أدائها من خلال الإعتماد على تقنيات التحليل المالي، ومن بين هذه المؤسسات ديوان الترقية والتسيير العقاري OPG والتي هي محل الدراسة و لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري OPG و مهامه.

**المبحث الثاني:** تحليل الوضعية المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري

المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI ومهامه.

يعتبر ديوان الترقية و التسيير العقاري مؤسسة إقتصادية ذات طبيعة صناعية و تجارية خاضعة مباشرة لوزارة السكن و العمران، و قد تأسس الديوان لولاية البويرة في 23 أكتوبر 1976 ، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على ديوان الترقية و التسيير العقاري، نشأته ومهامه، أهدافه، ونشاطاته، وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI

أولاً: نشأة الديوان

تعود فكرة نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري إلى عام 1974 إثر المرسوم رقم 124/74 إلى 154/75 بتاريخ 1974/07/12 حيث نص على إنشاء مقر في الولاية ذاتها وهذه الولايات هي أدرار، الأغواط، أم بواقي، باتنة، بجاية، بسكرة، بشار، البليدة، البويرة، تمنراست، تبسة، تيارت، تيزي وزو، الجزائر، الجلفة، جيجل، سعيدة، سطيف، سكيكدة، عنابة، قلمة، قسنطينة، المدية، مستغانم، مسيلة، معسكر، ورقلة، وهران.

ولكن تم تأسيس ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة كان طبقاً للأمر 76/93 الصادر في 23 أكتوبر 1976 المثبت لشروط تأسيس المنظمات وسير وكالات الترقية والتسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم 76/143 الصادر في 1979/10/23 وتم تغيير الطبعة الثانية "OPGI" لولاية البويرة طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 91 الصادر في 1991/05/12 وقد نص هذا الأخير على المواد التالية:

- المادة 01 : ان ديوان الترقية و التسيير العقاري "OPGI" لولاية البويرة نصب كمنشأة عمومية ذات طبيعة صناعية و تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تمارس وظائفها على مستوى الولاية وصاية وزارة السكن و العمران.<sup>1</sup>

- المادة 02 : المقر الإجتماعي لـ "OPGI" يحدد في مقر الولاية .

- المادة 03 : ديوان الترقية و التسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق وواجبات الغرفة العمومية للسكن بالكراء معتدل يتواجد على مستوى الولاية .

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

أن ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام و يدار عن طريق مجلس الإدارة المكون من :

- ممثل لوزير السكن و العمران "DOC" رئيسا
- مدير السكن و التجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة "DLEP" عضوا
- مدير التهيئة و التخطيط على مستوى ولاية البويرة "DPAT" عضوا
- مدير تنظيم الشؤون العمدة لولاية البويرة " DRAG " عضوا
- أمين خزينة ولاية البويرة عضوا

بالإضافة إلى ممثلي عمال الديوان لولاية البويرة.

ثانيا : مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

تمت إعادة تنظيم مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة طبقا للقرار الوزاري رقم 512 الصادر في 2005/04/25 المعدل و المتمم للقرار الوزاري رقم 43/SPM الصادر في 1998/10/19 الحامل لمخطط "OPGI" ومن المهام التي اوكلت إليه :

- تلبية حاجات السكن للولاية.
- تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات المراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك.
- مراقبة أشغال ما بعد البناء و تهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي.<sup>1</sup>
- إنجاز اعمال الترميم و إصلاح إصلاح للمباني من طرف الوكالة ذاتها كما يراعي الديوان الكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط و التجهيز ووزير السكن و التهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود كما ان الديوان مكلف بمتابعة برنامجها من حيث :
- إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات او محلات تجارية تحت السكنات.
- التكفل بجمع الإيجار و الأعباء.
- المحافظة على البنايات و المحيط و صيانتها.
- المتابعة القضائية لكل تعدي على البنايات من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الإيجار.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- التنظيم و التنسيق لكل الأعمال الموجهة لحسن استعمال مجموعة البنائيات التي تسييرها.

### المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري "OPGI"

تتم ركيزة نجاح أي مؤسسة في مدى اختياره للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها و يحقق اهدافها و لهذا خرج ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة على تنظيم نشاطه و توزيع مهامه وفق المخطط الذي يتشكل من مجموعة من الخلايا و الدوائر الرئيسية تنطبق في هذا المطلب الى ما يلي :

#### 1. تعريف بالهيكل التنظيمي للديوان

يعرف بأنه التركيب الداخلي للمؤسسة من كافة التقسيمات التنظيمية المكونة لها ويوضح الهيكل التنظيمي العلاقة بين هذه التقسيمات من حيث تبعية كل تقسيم لمكوناته من التقسيمات الأدنى و سلطة و مسؤولية كل تقسيم.

#### 2. دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري

يتشكل الهيكل التنظيمي للديوان الى عدة خلايا و دوائر ومن اهمها ما يلي :

#### 2-1-1 الخلايا

##### 2-1-1-1 خلية الامن الداخلي : وتتم هذه الخلية ب :

- اعادة مخطط الأمن و السهر على تطبيقه و تنفيذه منذ مصادقة المدير العام عليه.
- تنسيق و مراقبة نشاطات اعوان الأمن العاملين بالديوان.
- السهر على مراقبة السير الجيد لنظام الأمن الداخلي بالديوان.
- تسخير كل الوسائل التي تسمح بالمحافظة على ممتلكات الديوان.

##### 2-1-1-2 خلية المراجعة الداخلية

وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية:

- السهر على التنفيذ الجيد للطرق و القاعد و الإجراءات لتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان.

- تحليل و تقييم النشاط الإداري و المالي للديوان و متابعة التطبيق الجيد للتشريعات و اللوائح.
- تقييم أداء الديوان و اقتراح الإصلاحات اذا لزم الأمر و ذلك بغية تحسين آدائها.

### 2-1-3 خلية التنظيم و نظام المعلومات ة الاتصال: وهي مكلفة ب :

- تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان.
- السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي.
- ضمان استخدام العقلاني لوسائل المعلومات و صيانتها.

### 2-1-4 خلية المنازعات و الشؤون القانونية: وهي مكلفة ب:

- السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع المتعلقة بمصلحة الديوان.
- السهر على تنفيذ القرارات و إصدار الأحكام لصالح الديوان.

## 2-2 الدوائر

### 2-2-1 دائرة الموارد البشرية و الوسائل العامة : تعني هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية

و الوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان و تتكون هذه الدائرة من مصلحتين :<sup>1</sup>

#### أ) مصلحة تسيير الموارد البشرية :<sup>2</sup>

و تسهر على احترام قواعد التوظيف و تنفيذ القرارات المتعلقة بالنهوض و الترقية و متابعة الحياة الوظيفية للموظفين و دفع الأجور و تنقسم بدورها هذه المصلحة إلى :

#### - خلية التوظيف و التدريب ( التكوين ):

و تهتم بكل ما يخص توظيف الأفراد و تدريبهم ، كما تهتم بالتمهين و التبرص و يشرف عليها رئيس خلية و مسيري التوظيف و التدريب.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

<sup>2</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- خلية الأجور و الشؤون الإجتماعية :

دورها تحرير دفع الرواتب و تهتم بالعطل المرضية و حوادث العمل مع مصلحة الضمان الإجتماعي كما تقوم بمراقبة الحضور من أجل الإنضباط في العمل.

ب: مصلحة الوسائل العامة:

تتمثل مهمتها عموما في تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان وكذلك مسك دفاتر و قوائم الجرد كما تعمل على ضمان صيانة المرافق المادية للديوان.

2-2-2 دائرة المحاسبة و المالية

تهتم هذه الدائرة بضمان جميع العمليات المالية و المحاسبية الخاصة بالديوان و تحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تصطلح بها الوكالة لرصد تنفيذ و ضمان السيطرة عليها ، كما تهتم بصيانة و تحديد مكتب المحاسبة و توحيد جميع القيود المحاسبية و تتمثل هذه الدوائر في :<sup>1</sup>

أ) مصلحة المحاسبة : و تتمحور مهامها في :

- إعداد الموازنة التقديرية و مراقبة تنفيذها.
- مسك الدفاتر المحاسبية وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان و استكمالها و تحديثها.
- إعداد الوثائق المالية و المحاسبية المتعلقة بنشاط الديوان.
- إعداد قوائم الجرد و حساب قيمة وحساب قيمة الإهلاك الخاصة بهم.

ب) مصلحة المالية: و تهتم هذه المصلحة ب:

- ضمان المتابعة المنتظمة لمواقع الخزينة و الحركات المالية
- إعداد حالات التقارب البنكي.
- مراقبة العمليات المتعلقة بالتسيير المالي للحسابات.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من المؤسسة دائرة المحاسبة و المالية.

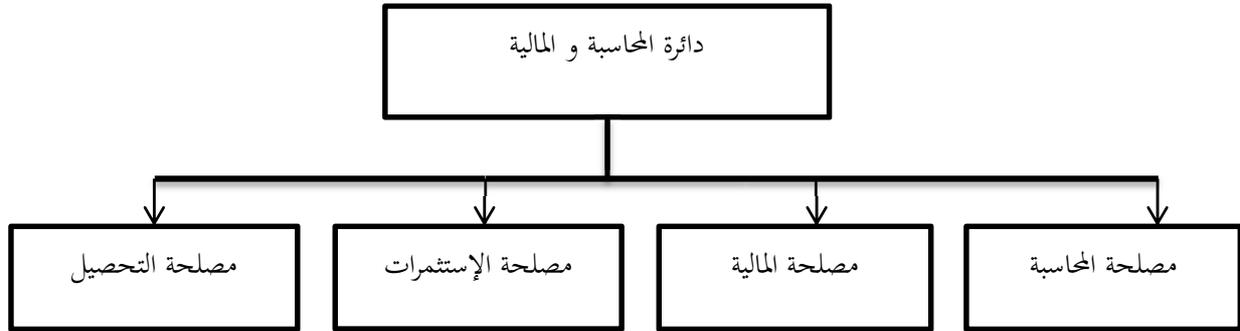
ت) مصلحة الإستثمارات: وتهتم ب:

- إعداد و متابعة برامج الإستثمار السنوية.
- تسخير كل وسائل و إجراءات تنفيذ برامج الإستثمار.

ث) مصلحة التحصيل: وتقوم بالعمليات التالية:

- تحصيل الإيجارات ونواتج التنازل.
- متابعة و مراقبة حالة التحصيل المتأتية من الوحدات.

الشكل رقم 04): الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية.



المصدر: وثائق مقدمة من الديوان.

### 2-2-3 دائرة التحكم في إنجاز المشاريع<sup>1</sup>

تقوم بإعداد وتنفيذ الإجراءات لبرامج إستثمار المساكن الإجتماعية، كما أنها تقوم بالتنسيق والتسيير ومتابعة المشاريع وهي تتألف من:

أ) مصلحة الأسعار و الأسواق: وتهتم ب:

- وضع الإجراءات التشريعية و التنظيمية المتعلقة باتفاقيات تنفيذ المشاريع.
- السهر على تغطية المالية للبرامج و القيام بإعداد التقييم في حالة الإقتضاء.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ب) مصلحة الدراسات و البرمجة: وتسهر على:

- متابعة الدراسات و البرمجة لبرامج الديوان.
- تنسيق ورصد الدراسات قبل إنطلاق البرامج.
- الإلتزام بالإتفاقيات المتعلقة بالدراسات والمراقبة التقنية للمشاريع.

ت) مصلحة تسيير الصفقات: وتقوم بضمان تنسيق و متابعة عمليات تنفيذ البرامج الإجتماعية.

ث) دائرة التسيير وصيانة الممتلكات: تهتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات، نقل الملفات و العقارات وصيانتها وكذلك وضع و إتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات و هذه الدوائر:

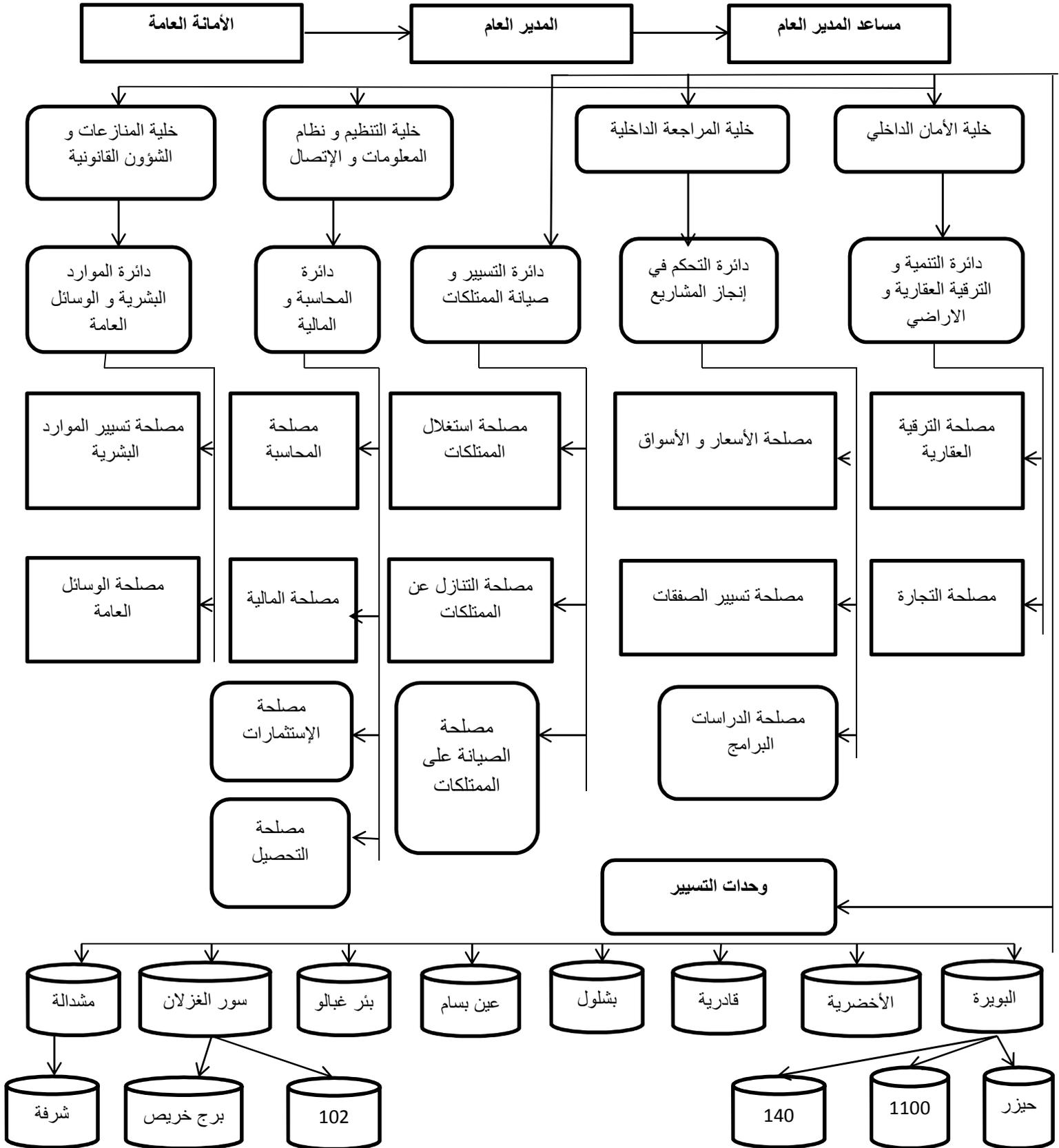
- مصلحة إستغلال الممتلكات.
- مصلحة التنازل.
- مصلحة الصيانة و المحافظة على الممتلكات.

ج) دائرة التنمية و الترقية العقارية و الأراضي:

و تتمثل مهامها في وضع و تنفيذ سياسة التنمية العقارية و الأراضي كما تقوم بتنسيق و متابعة مشاريع الإسكان. و تتألف هذه الدائرة من:

- مصلحة الترقية العقارية.
- مصلحة التجارة.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري



المصدر: وثيقة داخلية مقدمة من طرف ديوان الترقية و التسيير العقاري

المطلب الثالث: أهداف و نشاطات ديوان الترقية و التسيير العقاري OPGI

1- نشاطات الديوان :

حسب المرسوم التنفيذي رقم 93/03 المؤرخ في 01 مارس 1993 و إستنادا للمادة 01 يقوم بالترقية العقارية كل شخص معنوي أو طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية و تتمثل نشاطاتها فيما يلي:

- كل نشاطات الإقتناء و التهيئة لأوعية عقارية قصد بيعها أو تأجيرها.
- كل نشاطات الوساطة في الميدان العقاري □ سيما بيع الأملاك العقارية أو تأجيرها.
- كل نشاطات الإدارة و التسيير لحساب الغير.

وبصفة عامة هي كل الأعمال التي تساهم في إنجاز أو تجديد الأعمال العقارية المتخصصة للبيع و الإيجار لأملاك العقارية المعينة بمجالات الإستعمال السكني أو المجالات المخصصة لإيواء نشاط حربي صناعي أو تجاري كما يمكن أن يرشح متعاملا بالترقية العقارية القيام بمساعدة الدولة حسب الأشكال و الشروط المعمول بها و التي ستحدد نشاطات الترقية العقارية حيث يستهدف إنجاز مساكن ذات طابع إجتماعي.<sup>1</sup>

2- أهداف الديوان

تنص المادة 06 من المرسوم السابق على ان الوكالة مكلفة في إطار الكفالة الإقليمية بإنجاز مجموع العمليات المتعلقة بتسيير برامج السكن ، طذلك البنايات للإستعمال أو التي هدفها الأساسي الإسكان الخاص بالدولة ، أين تستفيد بإنجاز مسابقة مالية للدولة ن لهذا الغرض فإن الديوان يهدف إلى :

- ✓ كراء السكنات او المحلات للإستعمال المهني التجاري أو الحربي .
- ✓ تغطية الكراء و الإحياء التي تعود إليه.
- ✓ الحفظ على البنايات و استقلاليتها.
- ✓ إنشاء التدبير اليومي لجرد البنايات اين تتضمن تسيير مراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات الموجودة في تلك البنايات.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية للسنوات التالية: 2014\_2015\_2016 ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة

المطلب الاول : عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج

أولاً: الميزانية المالية

1. الاصول

الجدول رقم (03) الميزانية المالية (اصول)

الوحدة 10<sup>2</sup> دج

2014	2015	السنة 2016			البيانات
		المبلغ الصافي	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	
29555	4222	—	76000	76000	أصول غير الجارية
27533641	27533641	27533641	—	27533641	التشبيات غير المادية
2827217618	2814454792	2767875436	1189279511	3957154948	أراضي
49362207	53066120	33370778	89724959	123095737	مباني
1212701485	917630938	873116262		873116262	تشبيات مادية أخرى
29995	29995	29995		29995	التشبيات الجارية
21660462	23561515	52387366		52387366	إنجازها
					قروض و أصول
					أخرى غير جارية
					ضرائب مؤجلة على
					أصل

4138534965	38362225	3754313478	1279080471	5033393950	مجموع الأصول غير الجارية
236458952	717009459	796664899		796664899	الأصول الجارية
344179098	258724910	257703579	3437489	261141069	المخزونات قيد الإنجاز
1054378627	920350480	991103423	453325064	1444428488	الزبائن
		2096755		2096755	المدينون الآخرون
142529969	142529969	135059939		135059939	ضرائب وما شابهها
					الأموال الموظفة و
330078912	346043309	610481617	135059939	745541556	الأصول المادية الجارية
					أخرى
					الخزينة
2107625560	2384658129	2793110215	591822494	3384932709	مجموع الأصول الجارية
6246160525	6220939354	6547423693	1870902965	8418326659	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم: 07

## 2-الخصوم:

الجدول رقم ( 04 ) الميزانية المالية ( الخصوم )

الوحدة: 10<sup>2</sup>دج

أرصدة السنة المالية 2014	أرصدة السنة المالية 2015	أرصدة السنة المالية 2016	البيانات
4244495147	4244495147	42444995147	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر
(16304767)	(132558620)	29966083	النتيجة الصافية
(1000695729)	(1000309145)	(1132867766)	رؤوس الأموال الأخرى ترحيل من جديد
3227494649	3111627831	3141593464	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
1542125044	1550362421	1612824472	الخصوم غير الجارية
104611163	93906963	81107822	الديون المالية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
1646736207	1644269384	1693932295	مجموع الخصوم غير الجارية

71444964	73686588	100650632	الخصوم الجارية الموردون و الحسابات المرتبطة
172512044	95365115	115779014	الضرائب
1127972659	1298390883	1495468287	ديون أخرى
1371929668	1465042588	1711897934	مجموع الخصوم الجارية
6246160525	6220939354	6547423693	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم: 08

وبعد عرض الميزانية المالية للسنوات الثلاثة (2014-2015-2016) نقوم ببعض التغييرات و التعديلات البسيطة و ذلك للوصول للميزانية حسب التحليل المالي فتصبح الميزانية كما يلي:

- أصول غير الجارية ← أصول ثابتة
- أصول الجارية ← أصول متداولة
- المخزونات الجارية ← قيم الإستغلال
- حسابات الغير ← قيم قابلة للتحقيق
- الحسابات المالية و ما شابهها ← قيم جاهزة

أما الخصوم فتصبح كما يلي :

- رؤوس الأموال الخاصة ← اموال خاصة
- الخصوم الغير جارية ← ديون طويلة الأجل
- الخصوم الجارية ← ديون قصيرة الأجل

ومنه تصبح لدينا الميزانيات التالية:

## الجدول رقم (05) الميزانية المالية لسنة 2014

الوحدة 10<sup>2</sup> دج

2014	الخصوم	2014	الأصول
3227494649	الأموال الخاصة	4138534965	الأصول الثابتة
4244495147	رأس المال الصادر	29555	التبittات المادية
(16304767)	نتيجة صافية	27533641	الأراضي
(1000695729)	ترحيل من جديد	2827217618	المباني
1646736207	ديون طويلة الأجل	49362207	تبittات مادية أخرى
1542125044	ديون مالية	1212701485	التبittات الجاري إنجازها
10461163	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	29995	قروض و أصول أخرى غير جارية
		21660462	ضرائب مؤجلة على الأصل
1371929668	ديون قصيرة الأجل	2107625560	أصول متداولة
71444964	موردون و حسابات ملحقة	236458952	قيم الإستغلال
17251044	ضرائب	236458952	مخزونات قيد الإنجاز
1127972659	ديون أخرى	1398557725	قيم قابلة للتحقيق

		344179098	الزبائن
		1054378627	مدينون آخرون

		-	الضرائب و ما شابهها
		172608881	قيم جاهزة
		142529969	الأموال الموظفة و الأموال الجارية الأخرى
		33078912	الخزينة
6246160525	مجموع الخصوم	6246160525	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم: 08/07

### الجدول رقم(06) الميزانية المالية حسب التحليل المالي (2015-2016)

الوحدة: 10<sup>2</sup> دج

2016	2015	الخصوم	2016	2015	الأصول
3141593464	3111627831	الأموال الخاصة	3754313478	3836281225	الأصول الثابتة
4244495147	4244495147	رأس المال الصادر	-	4222	تثبيتات غير مادية
29966083	(132558620)	نتيجة صافية	27533641	27533641	الأراضي
(1132867766)	(1000309145)	ترحيل من جديد	2767875436	2814454792	المباني
<b>1693932295</b>	<b>1644269384</b>	ديون طويلة الأجل			تثبيتات مادية أخرى

1612824472	1550362421	ديون مالية	33370778	53066120	تثبيات جاري
81107822	93906963	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبق	873116262	917630938	إنجازها
<b>1711897934</b>	<b>1465042588</b>	ديون قصيرة الأجل			قروض و أصول أخرى غير جارية
100650632	73086588	موردون و حسابات	29995	29995	ضرائب مؤجلة
		ملحقة	52387366	2356195	على الأصل
115779014	93565115	ضرائب	<b>2793110215</b>	<b>2384658129</b>	اصول متداولة
1495468287	1298390883	ديون أخرى	<b>796664899</b>	<b>717009459</b>	قيم استغلال
			796664899	717009459	مخزونات قيد الإنجاز
			<b>1250903757</b>	<b>1179075390</b>	قيم قابلة للتحقيق
			257703579	258724910	الزبائن
			991103423	920350480	مدينون آخرون
			2096755	-	الضرائب و ما شابهها
			<b>745541556</b>	<b>488573278</b>	قيم جاهزة
			135059939	142529969	الأموال الموظفة و الأموال الجارية الآخرى
			610481617	346043309	الخزينة

6547423693	6220939354	مجموع الخصوم	6547423693	6220939354	مجموع الأصول
------------	------------	--------------	------------	------------	--------------

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الملحق رقم: 08/07

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثلاثة

الجدول (07) الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنوات التالية (2014-2015-2016)

الوحدة: 10<sup>2</sup> دج

2016		2015		2014		السنوات
النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	الأصول
%57	3754313478	%62	3836281225	%66	4138534965	الأصول الثابتة
%43	2793110215	%38	2834658129	%34	2107625560	الأصول المتداولة
%12	796664899	%11	717009459	%4	236458952	قيم الإستغلال
%19	1250903757	%19	1179075390	%23	1398557725	قيم قابلة للتحقيق
%12	745541556	%8	488573278	%7	472608881	قيم جاهزة
%100	6547423693	%100	6220939354	%100	6246160525	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

الجدول رقم ( 08 ) الميزانية المالية المختصرة للخصوم للسنوات الثلاثة.

الوحدة : 10<sup>2</sup> دج

2015		2015		2014		السنوات
النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	الخصوم
%74	4835525759	%76	4755897215	%78	4874230856	الأموال الدائمة
%48	3141593464	%50	3111627831	%52	3227494649	أموال خاصة
%26	1693932259	%26	1644269384	%26	1646736207	ديون -ط- أ
%26	1711897934	%24	1465042588	%22	1371929668	ديون -ق- أ
%100	6547423693	%100	6220939354	%100	6246160525	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

ثانيا: عرض جدول حسابات النتائج و الارصد الوسيطة للتسيير

جدول رقم (09) جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة للسنوات (2016-2015-2014)

الوحدة : 10<sup>2</sup> دج

2016	2015	2014	البيان
298600330	277522401	620572945	المبيعات و المنتجات الملحقة
78171806	96754153	(15447971)	تغييرات المخزونات و المنتجات مصنعة و منتجات قيد الصنع
-	-	-	الإنتاج المثبت
-	-	-	إعانات الإستغلال
<b>376772136</b>	<b>374276554</b>	<b>605124974</b>	1. إنتاج السنة المالية
(13615668)	(17419069)	(15058408)	المشتريات المستهلكة

(180595617)	(220111361)	(120298330)	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
<b>(194211286)</b>	<b>(237530430)</b>	<b>(135356738)</b>	2. إستهلاك السنة المالية
<b>182650850</b>	<b>136746124</b>	<b>469768235</b>	3. القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
(343694256)	(256730471)	(217911184)	أعباء المستخدمين
(7989392)	(14736506)	(12683723)	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
<b>(169122798)</b>	<b>(134720854)</b>	<b>239173327</b>	4. إجمالي فائض الإستغلال
437118576	261102930	281635960	المنتوجات العملية الأخرى
(194043515)	(188128570)	(118346558)	الأعباء العملية الأخرى
(78924607)	(83754688)	(406232876)	مخصصات الإتاكات و المؤونات و خسائر القيم
7470030	18676081	-	إسترجاع على خسائر القيم و المؤونات
<b>2497686</b>	<b>(126825100)</b>	<b>(3770146)</b>	5. النتيجة العملية
546535	-	-	المنتوجات المالية
(6793992)	(7634572)	(8532830)	الأعباء المالية
<b>(135454)</b>	<b>(7634572)</b>	<b>(8532830)</b>	6. النتيجة المالية
<b>(1140232)</b>	<b>(134459673)</b>	<b>(12302977)</b>	7. النتيجة العادية قبل الضريبة (5-6)
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
(2882581)	(1901052)	(4001790)	الضرائب المؤجلة (التغييرات) عن النتائج العادية
826797282	654055566	886760934	مجموع المنتوجات للأنشطة العادية
796831199	786614187	903065702	مجموع الأعباء للأنشطة العادية
<b>29966083</b>	<b>(132558620)</b>	<b>(16304767)</b>	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	عناصر غير عادية ( منتوجات )

-	-	-	عناصر غير عادية ( أعباء )
-	-	-	8.النتيجة غير العادية
29966083	(132558620)	(16304767)	10.النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم 09

جدول رقم ( 10 ) : دراسة الارصدة الوسيطة للتسيير

النسبة 100\*

2016	2015	2014	البيان
376772136 (2495582)	374276554 (230848420)	605124974 -	إنتاج السنة المالية قيمة التغيير
(0.666)	(38.14)	-	نسبة التغيير
(194211286) (43319144)	(237350430) 102173692	(135356738) -	إستهلاك السنة المالية قيمة التغيير
(18.23)	(75.48)	-	نسبة التغيير
182560850 45814726	136746124 (333022111)	469768235 -	القيمة المضافة للإستغلال قيمة التغيير
(33.50)	(70.89)	-	نسبة التغيير
(169122792) 34401944	(134720854) (104452473)	239173327 -	إجمالي فائض الإستغلال قيمة التغيير
(25.53)	(43.67)	-	نسبة التغيير
2497686 (124327414)	(126825100) (123054954)	(3770146) -	النتيجة العملياتية قيمة التغيير
98.03	32,63	-	نسبة التغيير
(1357454) (6277118)	(7634572) (898258)	(8532830) -	النتيجة المالية قيمة التغيير
(82.21)	(10.52)	-	نسبة التغيير

(140232)	(1344596736)	(12302977)	النتيجة العادية قبل الضريبة
(133319441)	<b>122156696</b>	-	قيمة التغيير
(99.15)	(99,29)	-	نسبة التغيير
29966083	(132558620)	(16304767)	النتيجة الصافية للسنة المالية
(102592537)	<b>116253853</b>	-	قيمة التغيير
(77.39)	(71,30)	-	نسبة التغيير

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

حساب قيمة التغيير لسنتي (2015-2014) = إستهلاك السنة المالية 2015 - إستهلاك السنة المالية 2014

- نسبة التغيير تحسب كما يلي:

نسبة التغيير لسنتي (2015-2014) = إستهلاك السنة المالية 2015 - إستهلاك السنة المالية 2014 / إستهلاك السنة المالية 2014

**التعليق:** إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية سجل تراجع بنسبة 38,14% سنة 2015 وفي سنة 2016 سجلت تحسن ملحوظ وصل إلى 0,66% وهذا راجع إلى الزيادة في المنتوجات و المبيعات و المخزونات.

- لإستهلاك السنة المالية: سجل تراجع كبير بنسبة 75,48% هذا في سنة 2015 مقارنة بسنة 2016 بنسبة 18,23% وهذا راجع إلى انخفاض في الخدمات و الإستهلاكات الخارجية.
- القيمة المضافة للإستغلال: شهدت إنحفاظا في سنة 2015 بنسبة 70,89% وهذا راجع إلى الإنخفاض في أنتاج السنة المالية (الدورة) و بنسبة لسنة 2016 تراجع بنسبة 33,50% و هذا راجع إلى الإنخفاض الطفيف في إنتاج السنة المالية مقارنة بسنة 2015.
- إجمالي فائض الإستغلال: سجل تراجع بنسبة 43,67% سنة 2015 و 25,53% سنة 2016 و هذا راجع إلى الزيادة في مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم.
- النتيجة التشغيلية: نلاحظ أن هناك زيادة في سنة 2015 بنسبة 32,63% وهذا راجع إلى الزيادة في النواتج التشغيلية و إنخفاض الأعباء التشغيلية الأخرى أما بالنسبة لسنة 2016 فقد شهد تراجع وصل إلى 98,03% بسبب الزيادة في الأعباء التشغيلية الأخرى.

## الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالي لديوان الترقية و التسيير العقاري OPG

- النتيجة المالية: سجلت تراجع في سنة 2015 بنسبة 10,52% وفي سنة 2016 بنسبة 82,21% و هذا راجع إلى الزيادة في الأعباء المالية.
  - النتيجة العادية قبل الضرائب: سجلت زيادة في 2015 بنسبة 99,29% و هذا راجع إلى إنخفاض في الأعباء المخصصة أما بنسبة لسنة 2016 سجلت إنخفاض نسبة 99,15% و هذا راجع إلى الزيادة في الأعباء.
  - النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت زيادة بنسبة 71,30% سنة 2015 هذا راجع إلى الإرتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية ، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد شهدت إنخفاض بنسبة 77,33% تسجيل خسارة في النتيجة الصافية في الأنشطة العادية.
- من خلال معرضناه سابقا يمكننا أن نعرف جدول التمويل الذي يبين لنا الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها الذي يمكن أن نلخصه في الجدول التالي:

### جدول رقم (11) مفهوم الموارد و الإستخدامات

الموارد	الإستخدامات
زيادة في عناصر الخصوم	إرتفاع عناصر الأصول
تخفيض عناصر الأصول	إنخفاض عناصر الخصوم

يمكن تلخيص هذا الجدول كالتالي:

### جدول رقم ( 12 ) يبين تغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
2466823	إنخفاض ديون طويلة الأجل	302253740	نقص الإستثمارات
	مجموع الموارد الدائمة	115866818	إنخفاض في الأموال الخاصة
2466823		418120558	مجموع الإستخدامات الدائمة

تغير في رأس المال العامل = -415653735

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

تغيير في رأس المال العامل = مجموع الموارد الدائمة - مجموع الإستخدامات الدائمة

جدول رقم ( 13 ) يبين التغير في إحتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
93112920	زيادة ديون قصيرة الأجل	480550507 219482335	زيادة قيمة الإستغلال إنخفاض قيمة قابلة للتحقيق
93112920	مجموع الموارد الدورية	700032842	مجموع الإستخدامات الدورية

تغير في إحتياجات رأس المال العامل 606919922

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

تغير في إحتياجات رأس المال العامل = مجموع الإستخدامات - الموارد الدورية

الجدول رقم ( 14 ) يبين التغير في الخزينة

15964397 = الزيادة في القيم الجاهزة
15964397 = التغير في الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- عرض التمويل لسنتي (2015-2016)

الجدول ( 15 ) يبين التغير في رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
49662911	زيادة د-ط-أ	81967747 29965633	أنخفاض الإستثمارات زيادة الأموال الخاصة
49662911	مجموع الموارد	111933380	مجموع الإستخدامات

التغير في رأس المال العامل = -62270469

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول رقم ( 16 ) يبين التغير في إحتياجات رأس المال العامل

المبالغ	الموارد	المبالغ	الإستخدامات
246855346	زيادة في الديون - ق-أ	79655440	زيادة قيم الإستغلال
		71828367	زيادة قيم قابلة للتحقيق
246855346	مجموع الموارد الدائمة	151483807	مجموع الإستخدامات

تغير في إحتياجات رأس المال العامل -95371539

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

الجدول رقم ( 17 ) يبين التغير في الخزينة

256968278	زيادة في القيم الجاهزة	0 =	السلفيات المصرفية
256968278 =	مجموع الموارد	0 =	مجموع الإستخدامات
256968278			التغير في الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

1-تحليل جدول التمويل لسنتي 2014-2015.

نلاحظ من خلال جدول التمويل لسنتي 2014-2015 ان التغير في الإستخدامات الدائمة أكبر من التغير في الموارد الدائمة وهذا ما أثر على رأس المال العامل حيث كان تغيره سالب و يعود هذا الإنخفاض إلى النقص في الإستثمارات الذي قابله نقص في الموارد الدائمة، وهذا يعني أن المؤسسة عمدت إلى التقليل من حجم الإستثمارات بسبب النقص في الموارد.

التغير في إحتياجات رأس المال العامل: نلاحظ من خلال الجدول أن تغير الموارد الدورية أقل من الإستخدامات وهذا ما ينتج عنه تغير إيجابي في إحتياجات رأس المال العامل ، و ذلك يرجع إلى الإرتفاع في سرعة دوران الموردین مقارنة بمدة التحصيل من الزبائن.

التغير في الخزينة : نلاحظ من الجدول أن التغير في رأس المال العامل أقل من التغير في إحتياجات رأس المال العامل مما قابله التغير الإيجابي في الخزينة.

## 2- تحليل جدول التمويل لسنتي 2015-2016 .

التغير في رأس المال العامل : نلاحظ من خلال الجدول ان التغير في الإستخدامات أكبر من التغير في الموارد الدائمة وهذا ما نتج عنه تغير سلبي في رأس المال العامل وهذا ناتج عن سياسة التخفيض من حجم الإستثمارات التي إنتهجتها المؤسسة على الرغم من الزيادة التي شهدتها في الأموال الخاصة و ديون طويلة الأجل.

التغير في إحتياجات رأس المال العامل : من خلال الجدول يتضح لنا ان هناك تغير سلبي و ذلك لكون التغير في الموارد الدورية أكبر من الإستخدامات الدورية و هذا راجع إلى الزيادة في سرعة المخزونات.

التغير في الخزينة : نلاحظ من خلال الجدول أن التغير الذي حدث على مستوى رأس المال العامل أكبر من التغير الذي طرأ على مستوى إحتياجات رأس المال العامل وهو ما نتج عنه تغير إيجابي في خزينة المؤسسة.

### المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

#### 1-نسب التمويل

✓ نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم =  $\frac{\text{أموال الدائمة}}{\text{أصول الثابتة}}$

#### الجدول رقم ( 18 ) : حساب نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم	أصول الثابتة	أموال الدائمة	البيان السنوات
1.17	4139534965	4874230856	2014
1.23	3836281225	4755897215	2015
1.28	3754313478	4835525759	2016

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

أصول الدائمة =  $\text{أموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل}$ .

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة التالية (2014-

2016-2015) مع تسجيل ارتفاع خلال السنتين (2016-2015) و هذا يعني ان المؤسسة لها راس مال

عامل خلال ثلاث سنوات فالمؤسسة تمول تثبيتها بالأموال الدائمة كما ان لها هامش امان يمكنها منه تغطية جزء من اصولها المتداولة.

✓ نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي =  $\frac{\text{أموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$ .

جدول رقم (19) حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان السنوات	أموال الخاصة	أصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2014	3227494649	4138534965	0.77
2015	3111627831	3836281225	0.81
2016	31415893464	3754313478	0.83

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في سنوات التالية ( 2014-2015-2016) أقل من الواحد وهذا دليل على ان المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل.

✓ نسبة الإستقلالية المالية

نسبة الإستقلالية المالية =  $\frac{\text{أموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

جدول رقم (20) حساب نسبة الإستقلالية المالية

البيان السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الإستقلالية المالية
2014	3227494649	3018665875	1.06
2015	3111627831	3109311972	1.0007
2016	3141593464	3405830229	0.922

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة خلال سنتي 2014-2015 جيدة و هذا دليل على أن المؤسسة مستقلة ماليا و ذلك أن النسبة تفوق الواحد فالمؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد إلتزاماتها.

أما فيما يخص سنة 2016 فقد انخفضت إلى أقل من الواحد ( 0.92 ) و هذا يدل على أن المؤسسة إعتمدت على الديون بنسبة كبيرة لتسديد ديونها.

مجموع الديون = ديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

✓ نسبة قابلية السداد

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

### الجدول رقم (21) حساب قابلية السداد

النسبة قابلية السداد	مجموع الأصول	مجموع الديون	البيان السنوات
0.48	1246160525	3018665875	2014
0.49	6220939354	3109311972	2015
0.52	6547423693	3405830229	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة أصغر من 0.5 خلال السنتين ( 2014-2015 ) وهذا يدل على ان المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

أما فيما يخص السنة 2016 فقد إرتفعت إلى أكثر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة واجهت عجز في تسديد ديونها مما دفعها إلى زيادة في الإقتراض.

### 2- نسبة السيولة

✓ نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

الجدول (22) حساب نسبة السيولة العامة

البيان	السنوات	الوصول المتداولة	د.ق.أ	نسبة السيولة العامة
	2014	2107625560	1371929668	1.53
	2015	2384658129	1465042588	1.62
	2016	2793110215	1711897934	1.63

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد وهذا يدل على أن الوصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل لهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل.

✓ نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون ق. أ

الجدول رقم (23): حساب السيولة المختصرة

البيان	السنوات	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	د.ق.أ	نسبة السيولة المختصرة
	2014	1871166606	137192929668	1.36
	2015	1667648668	1465042588	1.13
	2016	1996445313	1711897934	1.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة خلال هذه السنوات (2014-2015-2016) تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى و التي يجب أن تتراوح بين 0.32 و 0.5 فالرغم من ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على ان مثل هذه الوضعية غير ملائمة للمؤسسة.

✓ نسبة السيولة الفورية

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (24) حساب السيولة الفورية

البيان السنوات	القيم الجاهزة	د.ق.أ	نسبة السيولة الفورية
2014	472608881	1371929668	0.34
2015	488573278	1465042588	0.33
2016	745541556	1711897934	0.43

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال هذه السنوات 2016/2015/2014 رغم تجاوزها للنسبة المثلى خلال الثلاث سنوات والتي يمكن أن تتراوح بين ( 0.2 و 0.3 ) فالمؤسسة في هذه الحالة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

3- نسب المردودية:

- مردودية الأموال الخاصة:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / أموال الخاصة

الجدول رقم (25) حساب نسبة المردودية المالية

البيان السنوات	النتيجة الصافية	أموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
2014	16304767	3227494649	0.005
2015	132558620	3111627831	0.042
2016	29966083	3141593464	0.009

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها (0.005 في 2014) و (0.042 في 2015) و (0.009 في 2016) .

✓ نسبة مردودية النشاط:

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

الجدول رقم ( 26 ) : حساب نسبة مردودية النشاط

نسبة مردودية النشاط	رقم الأعمال	النتيجة الإجمالية	البيان السنوات
0.026	620572945.48	16304767	2014
0.47	277522401.05	132558620	2015
0.10	298600330.13	29966083	2016

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: تمثل هذه النسبة العائد من عملية الإستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب (0.026)، (0.47، 0.10) على التوالي.

4- نسبة النشاط

- معدل دوران مجموع الاصول :

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

الجدول رقم (27) : حساب معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول	مجموع الأصول	رقم الأعمال	البيان السنوات
0.09	6246160525	620572945.48	2014
0.04	6220939354	277522401.05	2015
0.04	6547423693	298600330.13	2016

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 0,09 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2014 يولد 0,09 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها هذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال، اما بنسبة لسنة 2015 يقدر المعدل بحوالي 0,05 هذا ما يعني تراجع في كفاءة الإدارة خلال السنة لكن يبقى المعدل مستمر في الإنخفاض خلال سنة 2016 حيث قدر ب 0,04 هذا الإنخفاض المستمر يدل على تراجع أداء المؤسسة خلال السنتين محل الدراسة و من أجل تجنب هذا الإنخفاض إما على المؤسسة إستعمال كامل أصوله أو تقوم ببيع جزء من أصولها غير المستغلة.

#### - معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

#### الجدول رقم ( 28 ) : حساب معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران رقم الأعمال	الأصول الثابتة	رقم الأعمال	البيان السنوات
0.14	4138534965	620572945.48	2014
0.072	3836281225	277522401.05	2015
0.079	3754313478	298600330.13	2016

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فالنسبة لسنة 2014 يقدر المعدل 0,14 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد ب 0,14 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة لأن المعدل لم يصل إلى حده المثالي.

بدأ في التراجع خلال سنة 2015 حيث قدر ب 0,072 و خلال سنة 2016 قدر ب 0,079 و هذا راجع إلى أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في إنخفاض هذه الوضعية تلزم إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها الثابتة أو بيع جزء منها.

- معدل دوران الاصول المتداولة

معدل دوران الاصول المتداولة = رقم الاعمال / الاصول المتداولة.

الجدول رقم ( 29 ) : حساب معدل دوران الاصول المتداولة

معدل دوران الاصول المتداولة	الاصول المتداولة	رقم الاعمال	البيان السنوات
0.29	2107625560	620572945.48	2014
0.11	2384659129	277522401.05	2015
0.10	2793110215	298600330.13	2016

المصدر: من أعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: يتراوح معدل دوران الاصول المتداولة بين 0.10 و 0.29 وهو معدل منخفض وهذا راجع إلى سوء تسيير المخزونات.

6 النسب الهيكلية

اولا : نسب هيكلية الاصول الثابتة

نسبة هيكلية الاصول الثابتة = أصول ثابتة / مجموع الاصول

الجدول رقم ( 30 ) : حساب نسبة هيكلية الاصول الثابتة

نسب هيكلية الاصول الثابتة	مجموع الاصول	الأصول الثابتة	البيان السنوات
0.66	6246160525	4138534945	2014
0.61	6220939354	3836281225	2015
0.57	6574723693	3754313478	2016

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الأصول الثابتة في حدود 66% سنة 2014 مقارنتها بسنتي 2015 و 2016 وذلك راجع إلى مدى توازن السيولة.

- نسبة هيكلية الأصول المتداولة:

نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

الجدول رقم ( 31 ) : حساب نسبة هيكلية الأصول المتداولة

البيان السنوات	أصول متداولة	مجموع الأصول	نسبة هيكلية الأصول المتداولة
2014	2107625560	6246160525	0.33
2015	2384658129	6220939354	0.38
2016	2793100215	6547423693	0.42

المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث على التوالي (0.33 ، 0.38 ، 0.42 ) و التي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة ، يمكن القول أنه مادامت هذه النسبة خلال السنوات أقل من 0.5 فهي تدل على ان المؤسسة ليست في حالة جيدة ، عموما هذا راجع إلى أن حركة الأصول المتداولة بطيئة

و يمكن تحقيق أرباح و هذا يدل على ان الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

ثانيا: هيكلية الخصوم

- نسبة هيكلية الأموال الدائمة

نسبة هيكلية الأموال الدائمة = أموال دائمة / مجموع الخصوم

الجدول رقم ( 32 ) : حساب نسبة هيكله الأموال الدائمة

نسبة هيكله الأموال الدائمة	مجموع الخصوم	أموال دائمة	البيان السنوات
0.76	624616025	4874230856	2014
0.76	6220939354	4755897215	2015
0.73	6547423693	4835525759	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول في 2014 النسبة في حدود 76% ثم بدأت بالانخفاض و هذا راجع على تراجع في الأموال الدائمة.

#### - نسبة هيكله الديون طويلة الاجل

نسبة هيكله الديون طويلة الاجل = ديون طويلة الاجل / مجموع الخصوم

الجدول رقم ( 33 ) : حساب نسبة هيكله الديون طويلة الاجل

نسبة هيكله د . ط.أ	مجموع الخصوم	د . ط.أ	البيان السنوات
0.26	6246160525	1646736207	2014
0.26	6220939354	1644269384	2015
0.26	657423693	1693932295	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان النسبة بقيت ثابتة و هذا راجع إلى ان المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها .

#### - نسبة هيكله الديون قصيرة الاجل

نسبة هيكله الديون قصيرة الاجل = ديون قصيرة الاجل / مجموع الخصوم

الجدول رقم ( 34 ) : نسبة هيكله الديون قصيرة الاجل

البيان السنوات	د.ق.أ	مجموع الخصوم	نسبة هيكله د.ق.أ
2014	1371929668	6246160525	0.21
2015	1465042588	6220939354	0.23
2016	1711897934	6547423693	0.26

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة هيكله ديون قصيرة الأجل في تطور طفيف هذا راجع إلى

المؤسسة تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من إستثماراتها.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي.

اولا: رأس المال العامل.

1- رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - أصول الثابتة

جدول رقم ( 35 ) : حساب رأس المال العامل الدائم

البيان السنوات	أموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2014	4874230856	4138534965	735695791
2015	4755897215	3836281225	919615990
2016	4835525759	3754313478	1081212281

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاثة(2014-

2015-2016) وهذا يعني ان الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة و منه المؤسسة تحقق توازن مالي.

2- رأس المال العامل الخاص:

- رأس المال العامل الخاص = أموال الخاصة - أصول الثابتة

الجدول رقم (36) حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص	أصول الثابتة	أموال الخاصة	البيان السنوات
-911040316	4138534965	3227494649	2014
-724653394	3836281225	3111627831	2015
-612720014	3754313478	3141593464	2016

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاثة (2014-2015-

2016) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل خاصة سنة 2014.

3- رأس المال العامل الإجمالي:

- رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة

- رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الإستغلال + قيم جاهزة.

الجدول رقم ( 37 ) حساب رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي	قيم جاهزة	قيم قابلة للتحقيق	قيم الإستغلال	البيان السنوات
2107625560	472608881	1398557725	236458952	2014
2384658129	488573278	1179075390	717009459	2015
2793110215	745541556	1250903757	796664899	2016

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث وهو في إرتفاع نظرا لإرتفاع القيم

الجاهزة في 2015 و 2016.

4- رأس المال العامل الأجنبي:

✓ رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

✓ رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (38) : حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان السنوات	د.ط.أ.	د.ق.أ.	رأس المال العامل الأجنبي
2014	1646736207	1371929668	3018665875
2015	1644269384	1465042588	3103911972
2016	1693932295	1711897934	3405830229

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من السنة 2014 إلى السنة 2016 وهذا راجع إلى إرتفاع الديون طويلة الأجل.

ثانيا : إحتياجات رأس المال العامل :

✓ إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات التمويل - موارد التمويل

✓ إحتياجات رأس المال العامل = ( أصول متداولة - قيم قابلة للتحقيق) - (د.ق.أ. - تسبيقات بنكية)

✓ إحتياجات رأس المال العامل = ( قيم الإستغلال + قيم فابلة للتحقيق) - (د.ط.أ. - تسبيقات بنكية)

الجدول رقم (39) حساب إحتياجات رأس المال العامل

البيان السنوات	قيم الإستغلال	قيم قابلة للتحقيق	د.ق.أ.	تسبيقات بنكية	إحتياجات رأس المال العامل
2014	236458952	1398557725	1371929668	0	263087009
2015	717009459	1179075390	1465042588	0	431042261
2016	796664899	1250903757	171189934	0	1876378722

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات وهذا يفسر ان إحتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وهذا يعني أنها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل إحتياجات التمويل أو الإعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى المكملة.

ثالثا: الخزينة:

✓ الخزينة = رأس المال العامل الدائم - إحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (40) حساب الخزينة

البيان	رأس المال العامل الدائم	رأس الما العامل	الخبزينة
2014	735695891	263087009	472608882
2015	919615990	431042261	488573729
2016	1081212281	1876378722	-795166441

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثاق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2014-2015 وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة و عليه يجب إستغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الإستثمارية أو توظيفها في البنوك. اما فيما يخص سنة 2016 فالخزينة سالبة و هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الإحتياجات المتزايدة من أجل إستمرار النشاط .

المطلب الرابع: تحليل جدول تدفقات الخزينة:

ان المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن إستخدامها في إشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الإسترشاد بها في تقييم الأداء ووجه المختلفة لنشاط المؤسسة و إختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية. حيث يتبين ان قائمة التدفق النقدي و المؤشرات التي يمكن إشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس تقييم جودة الربحية و السيولة النقدية و متطلبات التمويل.

الجدول رقم ( 41 ) جدول التدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة)

السنة المالية 2016	السنة المالية 2015	البيان
445559670.27 (504222320.62) (175448.79) -	470965109.13 (363157144.32) (246118.58) -	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى و المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة الحسابات المالية (57-56-55-50) تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
<b>526545063.22</b>	<b>324941205.61</b>	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
<b>475176994.42</b>	<b>432503081.84</b>	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (A)
-	-	تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
(276700104.83) 8489760.31 - - - -	(426634216.10) 11221208.14 - - - -	المسحوبات عند إقتناء التثبيتات مادية او غير مادية التحصيلات عند عمليات بيع تثبيات مادية او غير مادية المسحوبات على إقتناء تثبيات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأموال المقبوضة من النتائج
<b>(268210344.52)</b>	<b>(415413007.96)</b>	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (B)
-	-	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
- - 177858411.64 (120386753.54)	- - 76646807.05 (77772484.16)	التحصيالات في اعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة
<b>57471658.10</b>	<b>(1125677.11)</b>	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)

-	-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
264438308.00	15964396.77	تغير اموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
488573279.33	472608882.56	أموال الخزينة و معدّلها عند افتتاح السنة المالية
745541556.99	488573279.33	أموال الخزينة و معدّلها عند أقبال السنة المالية
256968277.66	15964396.77	تغير اموال الخزينة خلال الفترة
227002194.36	148523017.69	المقارنة من النتيجة المحاسبية

المصدر : : من إعداد الطالبتين بناء على وثاق المؤسسة الملحق رقم 10

تحليل قائمة التدفقات:

### 1- قياس جودة الأرباح لسنتي 2015 و 2016.

✓ نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم ( 42 ) يبين نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

البيان السنوات	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية.	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية
2015	795906314.74	470965109.13	1.68
2016	972104733.49	555765838.21	1.74

المصدر: من إعداد الطالبتين

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية التدفقات التشغيلية شهدت تزايد خاصة في 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة حققت أرباح خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2015.

✓ مؤشر النقدية التشغيلية

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح

## الجدول رقم (43) حساب نسبة مؤشر النقدية التشغيلية

مؤشر النقدية	صافي الربح	صافي التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية	البيان السنوات
3.26	132558620.92	432503081.84	2015
15.86	29966083.30	475176994.42	2016

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة مؤشر النقدية التشغيلية في تطور خلال السنتين خاصة سنة 2016 و هذا راجع إلى إرتفاع نوعية و جودة الأرباح كذلك إرتفاع صافي التدفق النقدي.

## 2- قياس جودة السيولة

تتضمن هذه النسبة ما يلي :

✓ نسبة التغطية النقدية

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية  
للأنشطة الإستثمارية و التمويلية

## الجدول رقم (44) حساب تغطية النقدية

نسبة تغطية النقدية	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية	صافي التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية	البيان السنوات
85.75%	504406700.26	432503081.84	2015
119.66%	397086858.37	475176994.42	2016

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة تغطية النقدية في تزايد خاصة سنة 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة تملك نقدية كافية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية و التمويلية.

### خلاصة الفصل:

لقد حولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية للمؤسسة لديوان الترقية و التسيير العقاري فبدأنا بتقديم تعريف شامل له، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته و أهدافه كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة ثم عرضنا الميزانية المالية لثلاث سنوات 2016/2015/2014 ومن خلال قيامنا بتحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2014 إلى 2015 ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية الموجبة، و هذا ما تم تأكيده من خلال تحليل جدول التمويل للمؤسسة لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التواصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في:

- وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة، يجب على المؤسسة استغلال هذا الفاض في المشاريع الإستثمارية.
  - إنخفاض معدل دوران الأصول المتداولة، هذا راجع إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات يجب عليها إعادة النظر في سياسة المخزونات.
  - هناك تراجع في أداء المؤسسة من خلال السنة الأخيرة، هذا ماتم ملاحظته من خلال تحليل نسب نشاط المؤسسة، هذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستقلة لكل أصولها أو أن هناك أصول زائدة لا حاجة المؤسسة إليها من أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الإستثمارات الزائدة، كذلك لا حظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب إيجابية منها:
  - قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل إنطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها و كذلك إستقلاليتها المالية.
  - كما تبين لنا من جدول تدفق الخزينة أن المؤسسة محل الدراسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي من خلال تحقيقها للأرباح أنها بحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض.
  - لا حظنا أن المؤسسة تحقق توازن مالي، و إحتياجات رأس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات 2016/2015/2014، هذا ما يفسر أن إحتياجات المؤسسة أكبر من مواردها، وأن المؤسسة تعتمد على الموارد طويلة الأجل.
- هذا لا يمنع من تسجيل بعض السلبيات، كالمردودية السالبة و الأموال المجمدة، لهذا يجب على المؤسسة معالجة هذه السلبيات و ذلك لتحقيق نتائج أفضل.

الخاتمة

## الخاتمة:

يعتبر التحليل المالي أمر ضرورياً، و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و إتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد إختارنا في بحثنا هذا أحد الادوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي و الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تقييم السياسة المالية المتبعة ، وتوجيه الإنتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و إتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى لها البقاء و الإستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و تشخيص المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي و المحاسبي، و اختارنا التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء كون المعلومة المحاسبية أداة لإتخاذ القرار و المراقبة داخل أي مؤسسة مهما إختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الإكتفاء بالجانب المالي و المحاسبي وحده كمؤشر قادر على تقييم الأداء داخل المؤسسة كون التحليل المالي ناتج عن تركيبة من الأنشطة و المجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد ( إجتماعية، إقتصادية، قانونية... إخ)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي تسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها مستقبلا من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أُلجأ من الضروري على المحللون الماليون توجيه الإهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية، إنطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

أما فيما يخص إختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

**الفرضية الأولى:** لكي يقوم المحلل بمهامه في أحسن الظروف لا بد من وجود تقنيات تساعده في تقييم الأداء و من بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي و هذا ما يبين أن الفرضية مقبولة.

**الفرضية الثانية:** إن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات و التقارير المالية المستخدمة في حساب أدوات التحليل المالي نسب التوازن المالي والنسب المالية لتقييم نشاطات المؤسسة و تحديد نقاط القوة و الضعف هذا ما يبين أن الفرضية مقبولة.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات التحليل المالي التي يستخدمها ديوان الترقية و التسيير العقاري في القوائم المالية والنسب المالية، تحليل جدول تدفقات الخزينة الفرضية مقبولة، وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية و المتمثلة في القوائم المالية المتوفرة عند المؤسسة من أجل التعرق على وضع المؤسسة موضع تحليل.

### نتائج الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و أداة لإتخاذ القرار و ترشيدها، لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الكشف عن سياستها و الظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعتها المالية.
- حقق ديوان الترقية و التسيير العقاري خلال الدورتين 2015/2014 نتيجة سالبة و هذا يدل على انها حققت خسائر كبيرة لكثرة المصاريف وهذا راجع إلى النقص في الموارد الذي قابله النقص في الإستثمارات، أما في سنة 2016 فحققت نتيجة موجبة بقيمة 29966083 دج وهذا يفسر على أن أدائها حسن.
- رأس المال العامل موجب خلال 3 سنوات ( 2016/2015/2014 ) تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل الإحتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن رأس المال العامل الفائض مع الأموال المجمدة غير مستقلة.
- المؤسسة قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل إنطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.
- إحتياجات راس المال العامل موجب خلال 3 سنوات ( 2016/2015/2014 ) وهذا مايشير على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها سنة.
- تجميد جزء من الأموال والتي يجب إستغلالها.
- المؤسسة تتمتع بالإستقلالية مالية اتجاها دائئيا مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.
- تعتمد المؤسسة على 50% من أموالها الخاصة و 60% ديون خارجية لمواجهة إلتزاماتها.
- من خلال الميزانيات المعطاة لم تتمكن من إحتساب نسب السوق لنقص المعلومات.

الإقتراحات والتوصيات: من بين الإقتراحات و التوصيات ما يلي:

- إستغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تشبثات جديدة أو توظيفها في البنوك.

- تحصيل الحقوق لدى الغير.
- تحسين مردودية المؤسسة.
- تسديد الديون قصيرة الأجل.
- على المؤسسة الإهتمام بجميع المؤشرات باعتبارها قاعدة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة و المعبرة عن الضعف المالي للمؤسسة، بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة في إتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية و ذلك بإرساء نظام محاسبي فعال يغلب عليه الحقيقة الإقتصادية على الظاهرة القانونية.

### آفاق البحث:

يمكن لموضوع دراستنا أن يأخذ مجال آخر في المستقبل كما يلي:

- فعالية مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.
  - تقويم الأداء المالي باستخدام النسب المالية الحديثة.
  - الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة و جودة الأرباح.
  - دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم.
- في الأخير أنصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابية و تقييم الأداء، بحيث لا يجب الإعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نفاط القوة والضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها و ربحيتها وكذلك مدى إنسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية.

(نرجو من الله عزّ وجل أن نكون قد وفقنا من قد وفقنا من ختیار ودراسة هذا البحث).

# قائمة المراجع

المراجع

I- باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم الحلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2. إسماعيل عرباجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1996.
3. دراوي حسن، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.
4. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
5. طاهر موسى عطية، منى محمد إبراهيم، البطل الإدارة المالية و الإستثمار، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005.
6. فلاح الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2003.
7. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقات التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
8. احمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
9. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
10. أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2007.
11. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان، 2004.
12. حنفي علي ، مدخل إلى الإدارة المالية الحديثة ، التحليل المالي و إقتصاديات الاستثمار و التمويل ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2008 .
13. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
14. زغيب مليكة ، بوشنفير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.
15. سعد صادق بحيري ، إدارة توازن الأداء ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، 2004 .

16. شعيب شنوف، التحليل المالي طبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، سنة 2013.
17. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو الجزائر، الجزء الأول، 2008.
18. الشماع محمد خليل حسن، الإدارة المالية، بغداد، مطبعة الخلود، 1992.
19. عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،2007.
20. عبد الستار صباح و سعود جايد مشكور العامري ، الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية ، دار وائل ، البصرة، الطبعة الثانية، 2007.
21. عبد الغفار حنفي؛ الإدارة المالية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
22. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
23. علاء فرحان طالب، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
24. علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
25. فهيم مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
26. مجيد كرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، 2007.
27. محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2007.
28. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2014.
29. محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، دار وائل ، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
30. محمود المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
31. محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، 2007.
32. مفلح محمد عقل، الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي لنشر و التوزيع، عمان، 2009.
33. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

34. مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
35. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، دون سنة النشر.
36. نصر الدين مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
37. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989.
38. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004.

### ثانيا: الرسائل المذكرات

#### أ- الدكتوراه

1. نبيل قبلي، دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص محاسبة، مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، 2017.

#### ب- ماجستير

1. أمال بالحمو، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.
2. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المدية 2008/2009، دراسة حالة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير.
3. عمير عبد القادر، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير، معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.
4. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
5. مشغل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

#### ج- ماستر:

1. أوراغ وناسة ن اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة 2015-2016.
2. براهيم سليمان ودودي إبراهيم، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم التجارية جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014/2015.

3. علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
4. صابغي فريال ، طيب لويزة ، فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر 2 في المحاسبة و التدقيق، 2014، 2015.

### ثالثا: المجالات

1. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة.
2. دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، 2006.
3. لطيف زيود، ماهر الأمين ، تقويم أداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي ، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سوريا، المجلد 27، العدد 4.

### رابعا: الملتقيات

1. عبد القادر دشاش، قراءة مالية لمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS07) بناء و تحليل جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقي العلمي الدولي حول الإصحاح المحاسبي في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ص 273.

### II – باللغة الأجنبية:

#### A- Ouvrage :

1. Bernard Martory, Contrôle de gestion sociale, librairie Vuibert, Pris, 1999.
2. Marcel Laflame, Le management approche systématique, Gaétan Morin éditeur, 3èd, Canada, 1981.
3. Pierre Canson , La Gestion Financière De L'entreprise 5<sup>ème</sup>edition donoud , Paris 1979 , P180.
4. Jaques Hendrevie, Denis Hindon, Morctor, Edition Dalloz, bed, Paris, 2000.
5. Yves-Alain Ach Catherine, Finance D'entreprise Du Diagnostic A La Création De Valeur, Hachette Livre, Paris, France ,2004 .

#### B- Article :

1. Aminata Fall, Evaluation de la performance financière d'une entreprise, cas de la sar, centre Africain d'études supérieure en gestion, avril 2014, p p 42-43.

### القوانين:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخ في 25 مارس 2009، العدد 19.

### مواقع إلكترونية:

الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، تسيير موارد المؤسسة، 2007/2006، ص 02-03، تاريخ التصفح 2018/06/16.

الملاحق

## الملحق رقم (01)

32		الجمريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
<b>محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول السنة المالية المغفلة في .....</b>			
الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات / أرصدة	
<b>الأصول المثبتة (غير الجارية)</b>			
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و 2907	
التثبيات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)	
التثبيات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و 282 و 291 و 292	
التثبيات الجاري إنجازها	23	293	
التثبيات المالية	265		
السندات الموضوعة موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة	26 (خارج 265 و 269)		
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	271 و 272 و 273		
السندات الأخرى المثبتة	274 و 275 و 276		
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية			
<b>مجموع الأصول غير الجارية الأصول الجارية</b>			
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39	
الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة	41 (خارج 419)	491	
الزبائن	409 مدين [42 و 43 و 44	495 و 496	
المدينون الآخرون	(خارج 444 إلى 448) و 45 و 46 و 486 و 489]		
الضرائب	444 و 445 و 447		
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48		
<b>الموجودات وما يماثلها</b>			
توظيفات و أصول مالية جارية	50 (خارج 509)		
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين (51)	59	
	و 52 و 53 و 54)		
<b>مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول</b>			

ملحق رقم (01)

## الملحق رقم (02)

N	الخصوم
	<b>رؤوس الأموال الخاصة</b>
101 و 108	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
104 و 106	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة ( 1 )
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) ( 1 )
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
	<b>المجموع 1</b>
	<b>الخصوم غير الجارية</b>
16 و 17	القروض و الديون المالية
134 و 155	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤنات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
	<b>مجموع الخصوم غير الجارية (2)</b>
	<b>الخصوم الجارية</b>
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقمة
دائن 444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [ 42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447 ) 45 و 46 و 48 ]	الديون الأخرى
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم
	<b>مجموع الخصوم الجارية (3)</b>
	<b>المجموع العام للخصوم</b>

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

## الملحق رقم (03)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ  
25 مارس سنة 2009 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19

30

حساب النتائج  
حسب الطبيعة  
الفترة من ..... إلى .....

N - 1	N	ملاحظة
		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
		<b>1 - إنتاج السنة المالية</b> المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
		<b>2 - استهلاك السنة المالية</b>
		<b>3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)</b> أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
		<b>4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال</b> المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
		<b>5 - النتيجة العملياتية</b> المنتجات المالية الأعباء المالية
		<b>6 - النتيجة المالية</b>
		<b>7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)</b> الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		<b>8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b> العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
		<b>9 - النتيجة غير العادية</b>
		<b>10 - النتيجة الصافية للسنة المالية</b> حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
		<b>11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)</b> و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

## الملحق رقم (04)

31	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من ..... إلى .....			
مثلا			
N - 1	N	ملاحظة	رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			<b>هامش الربح الإجمالي</b>
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملياتية
			<b>النتيجة العملياتية</b>
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصارييف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)
			منتجات مالية
			الأعباء المالية
			<b>النتيجة العادية قبل الضريبة</b>
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			<b>النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير عادية
			<b>النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج ( 1 )
			منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع ( 1 )
( 1 ) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

ملحق رقم 04

## الملحق رقم (05)

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>35</p> <p>28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م</p> <p>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19</p> <p>جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من ..... إلى .....</p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</b></p> <p>التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</b></p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p>
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)</b></p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</b></p> <p>المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</b></p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</b></p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة</p>
			<p><b>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</b></p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)</p>
			<p>أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية</p> <p>أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية</p> <p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p> <p>المقاربة مع النتيجة المحاسبية</p>

## الملحق رقم (06)

السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة	
			<p>جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من ..... إلى .....</p>
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</b> صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</b> مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج ( 1 )</p>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<p><b>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</b> الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض</p>
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			<p><b>تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)</b> أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية ( 1 ) تغير أموال الخزينة</p>
			(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

## الملحق رقم (07)

OPGI BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:26

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		76 000,00	46 444,44	29 555,56	54 888,89
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		27 533 641,09		27 533 641,09	27 533 641,09
Bâtiments		4 049 475 047,75	1 222 257 429,23	2 827 217 618,52	2 986 349 923,92
Autres immobilisations corporelles		145 437 230,78	96 075 023,27	49 362 207,51	61 571 376,18
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		1 212 701 485,26		1 212 701 485,26	953 927 529,58
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		29 995,00		29 995,00	29 995,00
Impôts différés actif		21 660 462,16		21 660 462,16	20 676 523,71
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>5 456 913 862,04</b>	<b>1 318 378 896,94</b>	<b>4 138 534 965,10</b>	<b>4 050 143 878,37</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		236 458 952,21		236 458 952,21	251 719 116,57
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		347 616 588,04	3 437 489,85	344 179 098,19	27 463 375,03
Autres débiteurs		1 507 703 692,69	453 325 064,87	1 054 378 627,82	1 410 371 861,65
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		142 529 969,66		142 529 969,66	142 529 969,66
Trésorerie		472 608 882,56	142 529 969,66	330 078 912,90	-15 039 780,84
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>2 706 918 085,16</b>	<b>599 292 524,38</b>	<b>2 107 625 560,78</b>	<b>1 817 044 542,07</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>8 163 831 947,20</b>	<b>1 917 671 421,32</b>	<b>6 246 160 525,88</b>	<b>5 867 188 420,44</b>

ملحق رقم (07)

OPGI DE BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:28

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		76 000,00	71 777,77	4 222,23	29 555,56
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		27 533 641,09		27 533 641,09	27 533 641,09
Bâtiments		4 032 858 069,78	218 403 277,27	2 814 454 792,51	2 827 217 618,52
Autres immobilisations corporelles		153 990 137,68	100 924 017,51	53 066 120,17	49 362 207,51
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		917 630 938,99		917 630 938,99	1 212 701 485,26
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		29 995,00		29 995,00	29 995,00
Impôts différés actif		23 561 515,03		23 561 515,03	21 660 462,16
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>5 155 680 297,57</b>	<b>319 399 072,55</b>	<b>3 836 281 225,02</b>	<b>4 138 534 965,10</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		717 009 459,15		717 009 459,15	236 458 952,21
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		262 162 400,35	3 437 489,85	258 724 910,50	344 179 098,19
Autres débiteurs		1 373 675 544,98	453 325 064,87	920 350 480,11	1 054 378 627,82
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		142 529 969,66		142 529 969,66	142 529 969,66
Trésorerie		488 573 279,33	142 529 969,66	346 043 309,67	330 078 912,90
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>2 983 950 653,47</b>	<b>599 292 524,38</b>	<b>2 384 658 129,09</b>	<b>2 107 625 560,78</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>8 139 630 951,04</b>	<b>918 691 596,93</b>	<b>6 220 939 354,11</b>	<b>6 246 160 525,88</b>

OPGI BOUIRA

BOUIRA BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:30

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

## BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2016			2015
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
<b>Immobilisations incorporelles</b>		76 000,00	76 000,00		4 222,23
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		27 533 641,09		27 533 641,09	27 533 641,09
Bâtiments		3 957 154 948,13	1 189 279 511,97	2 767 875 436,16	2 814 454 792,51
Autres immobilisations corporelles		123 095 737,56	89 724 959,51	33 370 778,05	53 066 120,17
Immobilisations en concession					
<b>Immobilisations encours</b>		873 116 262,23		873 116 262,23	917 630 938,99
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		29 995,00		29 995,00	29 995,00
Impôts différés actif		52 387 366,04		52 387 366,04	23 561 515,03
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>5 033 393 950,05</b>	<b>1 279 080 471,48</b>	<b>3 754 313 478,57</b>	<b>3 836 281 225,02</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
<b>Stocks et encours</b>		796 664 899,28		796 664 899,28	717 009 459,15
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		261 141 069,43	3 437 489,85	257 703 579,58	258 724 910,50
Autres débiteurs		1 444 428 488,83	453 325 064,87	991 103 423,96	920 350 480,11
Impôts et assimilés		2 096 755,61		2 096 755,61	
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		135 059 939,32		135 059 939,32	142 529 969,66
Trésorerie		745 541 556,99	135 059 939,32	610 481 617,67	346 043 309,67
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>3 384 932 709,46</b>	<b>591 822 494,04</b>	<b>2 793 110 215,42</b>	<b>2 384 658 129,09</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>8 418 326 659,51</b>	<b>1 870 902 965,52</b>	<b>6 547 423 693,99</b>	<b>6 220 939 354,11</b>

## الملحق رقم (08)

OPGI BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:26

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

## BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-16 304 767,80	-10 938 026,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 000 695 729,88	-973 066 351,43
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>3 227 494 649,62</b>	<b>3 260 490 769,87</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 542 125 044,09	1 463 780 884,62
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		104 611 163,70	100 517 730,50
<b>TOTAL II</b>		<b>1 646 736 207,79</b>	<b>1 564 298 615,12</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		71 444 964,42	54 246 334,26
Impôts		172 512 044,67	88 339 265,82
Autres dettes		1 127 972 659,38	899 813 435,37
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>1 371 929 668,47</b>	<b>1 042 399 035,45</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>6 246 160 525,88</b>	<b>5 867 188 420,44</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق رقم 08

SOCIÉTÉ BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:29

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

## BILAN (PASSIF)

	NOTE	2015	2014
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-132 558 620,92	-16 304 767,80
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 000 309 145,23	-1 000 695 729,88
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>3 111 627 381,15</b>	<b>3 227 494 649,62</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 550 362 421,59	1 542 125 044,09
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		93 906 963,00	104 611 163,70
<b>TOTAL II</b>		<b>1 644 269 384,59</b>	<b>1 646 736 207,79</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		73 086 588,78	71 444 964,42
Impôts		93 565 115,62	172 512 044,67
Autres dettes		1 298 390 883,97	1 127 972 659,38
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>1 465 042 588,37</b>	<b>1 371 929 668,47</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>6 220 939 354,11</b>	<b>6 246 160 525,88</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

D'PGI BOUIRA

BOUIRA BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:30

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

## BILAN (PASSIF)

	NOTE	2016	2015
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		29 966 083,30	-132 558 620,92
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-1 132 867 766,15	-1 000 309 145,23
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>3 141 593 464,45</b>	<b>3 111 627 381,15</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 612 824 472,55	1 550 362 421,59
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		81 107 822,90	93 906 963,00
<b>TOTAL II</b>		<b>1 693 932 295,45</b>	<b>1 644 269 384,59</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		100 650 632,04	73 086 588,78
Impôts		115 779 014,84	93 565 115,62
Autres dettes		1 495 468 287,21	1 298 390 883,97
Trésorerie passif			
<b>TOTAL III</b>		<b>1 711 897 934,09</b>	<b>1 465 042 588,37</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>6 547 423 693,99</b>	<b>6 220 939 354,11</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم (09)

OPGI BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:26

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		620 572 945,48	174 368 746,05
Variation stocks produits finis et en cours		-15 447 971,25	-2 338 666,90
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>605 124 974,23</b>	<b>172 030 079,15</b>
Achats consommés		-15 058 408,17	-13 977 692,35
Services extérieurs et autres consommations		-120 298 330,62	-86 906 337,82
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-135 356 738,79</b>	<b>-100 884 030,17</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>469 768 235,44</b>	<b>71 146 048,98</b>
Charges de personnel		-217 911 184,35	-233 515 104,52
Impôts, taxes et versements assimilés		-12 683 723,21	-3 645 811,71
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>239 173 327,88</b>	<b>-166 014 867,25</b>
Autres produits opérationnels		281 635 960,70	418 588 146,08
Autres charges opérationnelles		-118 346 558,50	-70 846 564,28
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-406 232 876,98	-207 297 395,43
Reprise sur pertes de valeur et provisions			25 633 983,10
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-3 770 146,90</b>	<b>63 302,22</b>
Produits financiers			
Charges financières		-8 532 830,70	-7 359 064,20
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-8 532 830,70</b>	<b>-7 359 064,20</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-12 302 977,60</b>	<b>-7 295 761,98</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		-4 001 790,20	-3 642 264,02
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>886 760 934,93</b>	<b>616 252 208,33</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-903 065 702,73</b>	<b>-627 190 234,33</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-16 304 767,80</b>	<b>-10 938 026,00</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-16 304 767,80</b>	<b>-10 938 026,00</b>

ملحق رقم (09)

OPGI DE BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:29

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

## COMpte DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		277 522 401,05	620 572 945,48
Variation stocks produits finis et en cours		96 754 153,76	-15 447 971,25
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>374 276 554,81</b>	<b>605 124 974,23</b>
Achats consommés		-17 419 069,47	-15 058 408,17
Services extérieurs et autres consommations		-220 111 361,21	-120 298 330,62
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-237 530 430,68</b>	<b>-135 356 738,79</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>136 746 124,13</b>	<b>469 768 235,44</b>
Charges de personnel		-256 730 471,92	-217 911 184,35
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 736 506,52	-12 683 723,21
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-134 720 854,31</b>	<b>239 173 327,88</b>
Autres produits opérationnels		261 102 930,17	281 635 960,70
Autres charges opérationnelles		-188 128 570,12	-118 346 558,50
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-83 754 688,31	-406 232 876,98
Reprise sur pertes de valeur et provisions		18 676 081,66	
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>-126 825 100,91</b>	<b>-3 770 146,90</b>
Produits financiers			
Charges financières		-7 634 572,88	-8 532 830,70
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-7 634 572,88</b>	<b>-8 532 830,70</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>-134 459 673,79</b>	<b>-12 302 977,60</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		1 901 052,87	-4 001 790,20
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>654 055 566,64</b>	<b>886 760 934,93</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-786 614 187,56</b>	<b>-903 065 702,73</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-132 558 620,92</b>	<b>-16 304 767,80</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>-132 558 620,92</b>	<b>-16 304 767,80</b>

OPGI BOUIRA

BOUIRA BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:30

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2016	2015
Ventes et produits annexes		298 600 330,13	277 522 401,05
Variation stocks produits finis et en cours		78 171 806,72	96 754 153,76
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>376 772 136,85</b>	<b>374 276 554,81</b>
Achats consommés		-13 615 668,79	-17 419 069,47
Services extérieurs et autres consommations		-180 595 617,80	-220 111 361,21
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-194 211 286,59</b>	<b>-237 530 430,68</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>182 560 850,26</b>	<b>136 746 124,13</b>
Charges de personnel		-343 694 256,06	-256 730 471,92
Impôts, taxes et versements assimilés		-7 989 392,21	-14 736 506,52
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>-169 122 798,01</b>	<b>-134 720 854,31</b>
Autres produits opérationnels		437 118 576,86	261 102 930,17
Autres charges opérationnelles		-194 043 515,33	-188 128 570,12
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-78 924 607,15	-83 754 688,31
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 470 030,34	18 676 081,66
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>2 497 686,71</b>	<b>-126 825 100,91</b>
Produits financiers		5 436 538,44	
Charges financières		-6 793 992,86	-7 634 572,88
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>-1 357 454,42</b>	<b>-7 634 572,88</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>1 140 232,29</b>	<b>-134 459 673,79</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		28 825 851,01	1 901 052,87
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>826 797 282,49</b>	<b>654 055 566,64</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-796 831 199,19</b>	<b>-786 614 187,56</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>29 966 083,30</b>	<b>-132 558 620,92</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>29 966 083,30</b>	<b>-132 558 620,92</b>

## الملحق رقم (10)

OPGI BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:26

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2014	2013
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		544 099 758,23	260 058 232,95
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-436 240 009,78	-521 912 370,60
Intérêts et autres frais financiers payés		-288 933,28	-115 281,99
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!		60 951 198,09	85 897 340,80
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!			7 470 030,34
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		168 522 013,26	-168 602 048,50
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		409 625 574,63	369 544 611,71
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>578 147 587,89</b>	<b>200 942 563,21</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-344 470 864,07	-376 830 547,22
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		10 535 758,15	14 223 941,57
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-333 935 105,92</b>	<b>-362 606 605,65</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		208 150 533,99	151 984 196,54
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-107 244 322,22	-97 326 159,10
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>100 906 211,77</b>	<b>54 658 037,44</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>345 118 693,74</b>	<b>-107 006 005,00</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>127 490 188,82</b>	<b>241 966 224,16</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>472 608 882,56</b>	<b>127 490 188,82</b>
Variation de la trésorerie de la période		345 118 693,74	-114 476 035,34
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>361 423 461,54</b>	<b>-103 538 009,34</b>
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie			7 470 030,34

ملحق رقم (10)

OPGI DE BOUIRA

CITE 1100 LOGEMENTS BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:29

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2015	2014
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		470 965 109,13	544 099 758,23
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-363 157 114,32	-436 240 009,78
Intérêts et autres frais financiers payés		-246 118,58	-288 933,28
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!			60 951 198,09
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		107 561 876,23	168 522 013,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		324 941 205,61	409 625 574,63
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>432 503 081,84</b>	<b>578 147 587,89</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-426 634 216,10	-344 470 864,07
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		11 221 208,14	10 535 758,15
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-415 413 007,96</b>	<b>-333 935 105,92</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		76 646 807,05	208 150 533,99
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-77 772 484,16	-107 244 322,22
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>-1 125 677,11</b>	<b>100 906 211,77</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>15 964 396,77</b>	<b>345 118 693,74</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>472 608 882,56</b>	<b>127 490 188,82</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>488 573 279,33</b>	<b>472 608 882,56</b>
Variation de la trésorerie de la période		15 964 396,77	345 118 693,74
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>148 523 017,69</b>	<b>361 423 461,54</b>

OPGI BOUIRA

BOUIRA BOUIRA

N° D'IDENTIFICATION:099310010206646

EDITION\_DU:16/04/2018 13:30

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

## TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2016	2015
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		445 559 670,27	470 965 109,13
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-504 222 320,62	-363 157 114,32
Intérêts et autres frais financiers payés		-175 448,79	-246 118,58
Impôts sur les résultats payés			
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		7 470 030,34	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-51 368 068,80	107 561 876,23
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		526 545 063,22	324 941 205,61
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>475 176 994,42</b>	<b>432 503 081,84</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-276 700 104,83	-426 634 216,10
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		8 489 760,31	11 221 208,14
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-268 210 344,52</b>	<b>-415 413 007,96</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		177 858 411,64	76 646 807,05
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-120 386 753,54	-77 772 484,16
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>57 471 658,10</b>	<b>-1 125 677,11</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>264 438 308,00</b>	<b>15 964 396,77</b>
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		488 573 279,33	472 608 882,56
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>745 541 556,99</b>	<b>488 573 279,33</b>
Variation de la trésorerie de la période		256 968 277,66	15 964 396,77
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>227 002 194,36</b>	<b>148 523 017,69</b>
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		7 470 030,34	